جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الأمني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي-حالة مالي-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:
-شيبوط هارون

إشراف الأستاذ:
-أ. صميم محمد

لجنة المناقشة:

1- الأستاذ: بشكيط خالد	**رئيسا**
2-الأستاذ: صميم محمد	**مشرفا ومقررا**
3- الاستاذ: حمايدي عزالدين	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

تشكر

قال تعالى :"وإذ تآذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال صلى الله عليه وسلم :" ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

ودائما سطور الشكر والثناء تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة، ربما لأنها تشعرنا دوما بقصورنا وعدم إيفائنا حق من نهديه هذه الأسطر، واليوم تقف أمامنا الصعوبة ذاتها ونحن نحاول صياغة كلمات شكر وتقدير ل : استأذنا الفاضل

"صميم محمد"

رمزا لتقدينا واعترافا بالجميل الذي سيبقى يلازمنا طوال حياتناا قدمه لنا من وقت وعلم وصبر طوال فترة البحث، فجزاه الله عنا خير الجزاء لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الخالص والاحترام الكبير إلى أعضاء لجنة المناقشة،

الأستاذين "بشكيط خالد " و"حمايدي عز الدين"

لما جادو به علينا من وقتهم وجهدهم في قراءة وتقويم هذا العمل

والى كافة الزملاء وأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية فجزاهم الله عني خير الجزاء

وشكــرا

هارون

إهداء

أهدي هذا العمل ...

إلى آبي رمز الحب والعطاء...

إلى آمي حفظها الله و آطال عمرها...

إلى إخوتي وأختي رمز الصدق و الوفاء...

إلى صديقي الدكتور كعواش رؤوف.....

إلى الصديق العزيز شتوان سمير.....

إلى كل من ساندني من قريب آو من بعيد....

إلى من كانوا عونا لي في لحظات اليآس و التعب

شكرا لكم جميعا

مقدمـــــة

مقدمة

أضحت الأهمية الجيواستراتجية التي تلعبها اليوم منطقة الساحل الإفريقي بمختلف أبعادها السياسية، الأمنية وحتى الاقتصادية مؤشرا مهما في معادلة التجاذب الدولي، لا سيما بسبب ما أفرزته متغيرات الوضع العالمي الجديد لما بعد الحرب الباردة. إذ يضمن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة مصالح الدول العظمى المتمثلة أساسا في مصادر الطاقة، كما تعد بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة أساسا ببناء الدولة الوطنية.

فقد أدى فشل السياسات التنموية في ظل غياب الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وغياب العدالة التوزيعية بين أفراد البلد الواحد إلى تكريس أنظمة عاجزة لا تحظى بالمشروعية، قوبلت بالرفض من قبل شعوبها، فكانت بذلك مسرحا للصراعات والعصيان المدني، الانقلابات العسكرية والتنظيمات المسلحة التي تبنت العنف المسلح كنهج ولغة للتعبير عن خصوصيتها.

لطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي مرتعا لتنامي حركات العصيان وتمرد الجماعات المناوئة للسلطة الحاكمة، والتي انتعش نشاطها نتيجة للتحولات التي مست هيكل العديد من الأنظمة العربية – كأحد إفرازات ما عرف بالربيع العربي– واستفادتها من تدفق المقاتلين والسلاح، والذي كان له بالغ التأثير على الأمن الجزائري. فقد أسهمت الإنكشافات الأمنية على طول الحدود الوطنية نتيجة لسقوط النظامين التونسي والليبي من جهة، والمخاطر المتأتية من المغرب وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي من جهة أخرى، حيث أضحت هذه الأخيرة(أزمة مالي) تحديا حقيقيا أمام صناع القرار في النظام الجزائري.

في هذا الإطار فإن المتتبع للعمل السياسي والدبلوماسي الجزائري من خلال الأحداث والتفاعلات الإقليمية التي شاركت فيها يدرك بأنها قد تبنت إستراتيجيات متعددة الأبعاد، وفق رؤى تتماشى وأهداف سياستها الخارجية وثوابتها الراسخة في العمل الدبلوماسي من أجل الحفاظ على أمنها القومي.

لقد شكلت متغيرات البيئة الأمنية منعطفا حاسما في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية، اذ شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 سببا جوهريا في تعزيز مكانة الجزائر الدولية بتصنيفها كشريك أمني محوري في إطار سياسة التنسيق والتعاون الدولي للقضاء على حركات التمرد والعصيان على مستوى الساحل الإفريقي

وهي ذات الدائرة التي أولتها السياسة الخارجية الجزائرية اهتماما خاصا على المستوى الإفريقي من خلال الدور المحوري الذي لعبته في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية.

لقد أضحت الجزائر بمثابة الوسيط بين إفريقيا والمجموعة الدولية، حيث أكدت المواثيق الرسمية الجزائرية أن اهتمام الجزائر بالدائرة الإفريقية ليس اختيارا ظرفيا وإنما هو موقف نابع من الانتماء الإفريقي لها، والذي من شأنه أن يجعل من القارة الإفريقية إحدى أهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لا سيما إذا تعلق الأمر بالساحل الإفريقي بحكم الجوار الجيو إستراتيجي، و لهذا فقد ركزت دراستنا على الأزمة المالية في منطقة الساحل الإفريقي من 2010 إلى 2015.

أولا– إشكالية الدراسة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تطورات أمنية خطيرة في السنوات الأخيرة مما أدى بالجزائر إلى ضرورة اتخاذ سياسة أمنية اتجاه المنطقة، والذي شكل العمل الدبلوماسي في مالي بين سنتي 2010– 2015 أحد أوجهه البارزة. انطلاقا من هذا التصور قمنا بتبني التساؤل الإشكالي:

ما هي السياسة الأمنية التي تبنتها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي والأزمة المالية ؟.

وللإجابة على هدا التساؤل قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1– ماهي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟.

2– ماهي أهداف تركيز الجزائر على المبادرات الدبلوماسية في حلحلة الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي؟.

3– كيف تعاطت دول الساحل الإفريقي مع المبادرات الدبلوماسية الجزائرية؟.

ثانيا– فرضيات الدراسة:

تسعى دراستنا الراهنة إلى اختبار الفرضية البحثية التالية:

تبنت الجزائر مقاربة أمنية شاملة في التعامل مع الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي. ومن أجل التحقق من ذلك قمنا بصياغة الفرضيات الفرعية التالية :

1. تكتسي منطقة الساحل الإفريقي أهمية إستراتيجية في العلاقات الدولية.
2. هدفت الجزائر من خلال التركيز على المبادرات الدبلوماسية في منطقة الساحل بشكل رئيس إلى حماية الأمن الوطني.
3. تراوحت أساليب تعامل دول الساحل الإفريقي مع المبادرات الدبلوماسية الجزائرية بين التعاون والتحالف.

ثالثا- خطة الدراسة :

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة، وسعيا للتقريب بين وجهات النظر في مختلف جوانبه المفهوماتية، النظرية وكذا العلمية، حيث قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تناول فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في العلاقات الدولية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم تناول البعد الاستراتيجي والأمني لمنطقة الساحل الإفريقي في المبحث الأول، التسابق الإقليمي على احتواء المنطقة في المبحث الثاني وأخيرا التنافس الدولي على المنطقة.

أما الفصل الثاني فقد عرج على التصور الجزائري للأمن بمنطقة الساحل، وتناول الباحث بالدراسة والتحليل من خلال ثلاثة مباحث لعمق الأزمة الأمنية بالساحل وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري. حيث تناول في المبحث الأول العمل في إطار الاعتماد الأمني المتبادل، والتعاون في إطار الإقليمية الأمنية في المبحث الثاني لينتقل إلى التحرك ضمن المجموعة الإقليمية في المبحث الثالث.

خصص الفصل الثالث كدراسة حالة ليتناول دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمة المالية (2010-2015) حيث تم التطرق في المبحث الأول إلي الأزمة المالية (2010-2015) معرجا على التدابير الأمنية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية في المبحث الثاني، ليتناول في الفصل الثالث المبادرات الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة أزمة مالي.

رابعا- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة البعد الأمني في الدبلوماسية كإحدى أولويات دراسات المنظرين في حقل العلوم السياسية بالشكل الذي أدى إلى إعادة النظر في مدى قدرة العديد من المقاربات والنماذج والأطر المعرفية التي سادت أثناء الحرب الباردة، وذلك لعظم ما أفرزته التحولات التي شهدتها الساحة الدولية من القضايا.

اذ تعد المسائل المتعلقة بالأمن والتي تمتاز بالتعقيد والتشابك، التنوع والتعدد، وكذلك التزامن والتواتر المتواصل والمتسارع بالشكل الذي يجعل التنبؤ بحدوثها، تتبع تطورها، التحكم في صيرورتها، وتوقع نتائجها أمرا صعبا بسبب ما تتطلبه من إمكانات بشرية متخصصة لتكنولوجيات متطورة. في هذا السياق تبرز القضايا الأمنية كموضوع رئيسي تدور حوله دبلوماسية الدول، فهو جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية إزاء محيطها الإقليمي والدولي، ذلك أنها تهدف إلى ضمان وجودها في ظل بيئة أمنية متغيرة.

كما تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية البعد الأمني في الدبلوماسية لأي دولة، والتي تشكل جوهر تحركها وتفاعلها إزاء بيئتها الخارجية. فقد وقع اختيارنا على البعد الأمني للدبلوماسية الجزائرية التي شهدت حركية واضحة تزامنا مع حدوث تغيير على مستوى هرم الرئاسة أين عرفت حينها نشاطا مكثفا مقارنة بالسنوات الماضية خاصة في ظل ما شهدته الجزائر من تدهور للوضع الأمني الداخلي.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع:

تراوحت أسباب اختيار الموضوع بين جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية يمكن حصرها فيما يلي:

1- الأسباب الذاتية:

يعد الميل العلمي للباحث السبب الرئيسي في وقوع الاختيار على هذا الموضوع الذي يندرج ضمن الدراسات الأمنية، إضافة إلى الرغبة في تقديم دراسة أكاديمية عن الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الأمني لاسيما في ظل تردد العديد من الباحثين لتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل نظرا للغموض والتعقيد الذي يكتنف هذا النوع من المواضيع.

2- الأسباب الموضوعية:

دفع إلى اختيار موضوع الدراسة بعض العوامل الموضوعية كأهمية دراسة الدور الجزائري على المستوى الإقليمي بالنظر إلى وجود العديد من المؤشرات التي تؤهل الجزائر دبلوماسيا لإدارة العديد من أزمات الساحل الإفريقي(أزمة مالي)، محاولة فهم وإدراك مختلف جوانب المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، كذلك السعي لمعرفة مدى دور وفاعلية الدبلوماسية الجزائرية كأداة لإدارة الأزمات الإقليمية ذات التأثير المحتمل على أمنها وسلامة أراضيها، وأخيرا السعي لتصور مستقبل منطقة الساحل الإفريقي من

خلال تسليط الضوء على التحديات والتهديدات الداخلية وكذا الأطماع الخارجية التي تتربص بالمنطقة وتهدد أمنها في ظل سعي الجزائر إلى لعب دور وسيط فعال في إدارة الأزمات بالمنطقة.

سادسا– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة الى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1– التعرف علي منطقة الساحل الإفريقي والتي تعتبر منطقة ذات أهمية إستراتيجية في العلاقات الدولية جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى.

2– تسمح لنا الدراسة الراهنة من معرفة الأهداف التي ركزت الجزائر على تحقيقها من خلال اعتمادها على الحل السياسي ورفضها للحل العسكري في مالي.

سابعا– مفاهيم الدراسة:

1– مفهوم الأمن

لغة: الأمن والْأَمَانُ في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف، قال ابن منظور في لسان العرب:

الْأَمَانُ و الْأَمَانَةَ بمعنى وقد أَمِنْتُ فَانَا أَمِنٌ ، وآمِنْتُ غيري، من الْأَمِنِ و الْأَمَانُ و الْأَمْنُ ضد الخوف[1].

و الْأَمْنُ: من أمن الرجل يأمن أَمنًا وَأَمَانًا، و أَمَنَةً وإمنة أي: زال خوفه وشعر أنه لا خطر عليه.[2]

و ورد مفهوم الأمن في القران الكريم بعديد الصيغ والأوجه منه قوله تعالى:

" فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (4) ".[3]

[1]– ابن منظور: لسان العرب– (باب أمن) ج13، ص21.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، 4 /178.

[3]– سورة قريش، الآية 3، 4.

وجاء معنى الأمن في اللغة الفرنسية من المفردة sécurité والمشتقة من الكلمة اللاتينية securitas ومعناها عدم وجود خطر ومخاطر جسدية أو حادث أو سرقة كقولنا أمن شامل[1]. و في القاموس الانجليزي وردت مرادف Security بمعنى أمن وسلام وطمأنينة، و تدابير تتخذ للوقاية من التجسس والتخريب[2] .

إصطلاحا:

لقد تمايزت في هذا السياق عديد التعاريف وفقا لتعدد رؤى باحثي ومنظري العلاقات الدولية فجاءت بذلك محاولات لحصر مفهوم الأمن ضمن أطر عامة من أجل تحديد أكبر، و قد تباينت بذلك التعاريف بين مرحلتين حاسمتين: مرحلة ما قبل الحرب الباردة ومرحلة ما بعدها، وعليه نميز بين التعاريف التقليدية للأمن التي تحصره في مجابهة التهديد العسكري، وبين مناهضة نماذج أخرى للتهديد منها الاقتصادي، الثقافي و الاديولوجي...و غيرها.

وعليه نحاول في هذا الإطار تقديم أهم التعاريف إجمالا، ثم الربط والتقريب بينها:

يعرف **باري بوزان (Barry Buzan) الأمن** بأنه: "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من الغير ممكن النظر واقعيا لأمن الدولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[3].

ويعرف **هنري كيسنجر (Henry Kissinger)** الأمن بأنه: " أي تصرف يسعي المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء" أو هو "القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية،

---

[1] –Le petit Larousse: Edition Larousse, France 2001 , p 928.

[2]– منير البعلبكي: **قاموس المورد (انجليزي– عربي)**، دار العلوم للملايين، بيروت 2003، ط 37، ص827.

[3]– شليغم عبير : **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر– نموذج النزاع في مالي–(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية و التحديات الإقليمية)**، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، يومي 23، 24 نوفمبر 2014.

وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو "غياب التهديد للقيم الأساسية"[1].

ويعرف **الأمن** من منظور آخر بمفاهيم التهديدات والجروحات[2] **(vulnérabilités)** فهو: الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد والجماعات أنهم في حالة اختراق، فهو إذن الشعور بحالة غياب التهديد أو امتلاك وسائل حله ومواجهته. والوضعية الأمنية بهذه الصورة يمكن خلقها أو تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع العسكري.

ويتجه ميكائل ديلون(**Michel Dillon**) إلى النظرة بازدواجية المفهوم، إذ انه لا يعني فقط التحرر من الخطر، وإنما هو وسيلة للحد من نطاق انتشاره. فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللامن، فيما عبر عنه **ديلون** in Security[3] هذا ويعرفه وزير الدفاع الأمريكي السابق **ماكنامارا** "الأمن يعني التنمية، والأمن ليس القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، على الرغم من أنه جزء منه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكننا الحديث عن الأمن".

اجرائيا يمكن القول أن: الأمن مفهوم شامل مرتبط بالحماية الكلانية (الفردية والجماعية) ضد مصادر التهديد الشاملة (سواء كانت سياسية، أمنية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، اديولوجية ، بيئية).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم الشامل–أي الأمن– يقوم على العديد من المقومات تضم المقومات الجيوبوليتيكية التي تشمل حجم الرقعة الجغرافية، والتضاريس أو طبوغرافية الأرض، والموقع الجغرافي والمقومات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية، الاديولوجية والبيئية.

---

[1]– خميسي شيبي: **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة (1991– 2008)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة 2009، ص 10.

[2]-David Dominique: **sécurité**, L'après New York, presses des sciences politiques, Paris 2002 p37.

[3]– سفيان منصوري: **السياسة الامنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2012– 2013، ص16.

2- مفهوم الدبلوماسية:

لقد تعددت تعاريف الدبلوماسية منذ بدايتها إلى الآن نظرا للمراحل التي تطورت عبرها منذ العصور القديمة المصرية، الرومانية واليونانية، والتي شهدت بدايات التمثيل الدبلوماسي، وتضمنت خلالها سمات الدبلوماسية الحديثة، حيث سعى المفكرون إلى وضع تعاريف لها.

تعرف الدبلوماسية في الغالب بأنها مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة للدول والتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات و المعاهدات الدولية.[1]

3-1- مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية:

مرت الدبلوماسية الجزائرية بعدة مراحل هي:

- مساعي الدبلوماسية مع الأمير عبد القادر: معاهدة ديميشال 28 فيفري 1834.
- الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية:
- مساعي إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع الأمير خالدة ابتداء من سنة 1919.
- التيار الإصلاحي الإدماجي: -10 فيفري 1943.
- التيار الديني:
- تتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و يعود الفضل في تأسيسها إلي الشيخ عبد الحميد ابن باديس 05 ماي 1930، و التي يرجع اتصالها بأطراف دولية إلى تكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل الورتلاني للقيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية.

[1]- **الموسوعة السياسية**، المؤسسات العربية للدراسات و النشر، الجزء الثاني، ط2، بيروت 1991، ص658.

- التيار الثوري التحرري:

- في المؤتمر الثاني للأممية الثالثة في 1922، و في سنة 1935 قرر مؤتمر فيلا ربان تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلي حزب مستقل عن فرنسا.

مفاوضات ايفيان :

مفاوضات بين السلطات الاستعمارية و جبهة التحرير الوطني 12 افريل 1956 بالقاهرة. [1]

3-منطقة الساحل الإفريقي: يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر مالي، موريتانيا، السنغال والجزائر[2].

ثامنا- مناهج الدراسة: يعتمد الباحث في الدراسة جملة من المناهج بسبب طبيعة الموضوع محل الدراسة، ويمكن حصرها في المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدت الدراسة على تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالفضاء الجيو استراتيجي لمنطقة الساحل، وتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية في الموضوع.

2- منهج دراسة حالة: تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في حصر الحالة المدروسة وهي مالي والتي تشهد أزمة داخلية امتدت إلى خارج حدودها، وذلك بسبب ما أفرزته من تداعيات أمنية في دول المنطقة.

تاسعا- حدود الدراسة:

في إطار الدراسة المقدمة حول "البعد الأمني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي" قمنا بتحديد إطار زماني و مكاني.

---

[1]- سليم العايب: **الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2010-2011، ص42.

[2]-Mehdi Tage, **Sécurité et stabilité dans le sahel africain**, collège de l'OTAN, vdc occasional paper , Rome 2006, p 6.

1- الحدود الجغرافية: شملت دراستنا الراهنة بلدان : النيجر، موريتانيا، التشاد، مالي والصحراء الجزائرية. وهي تشكل في مجملها معظم دول الساحل الإفريقي التي تشهد تغيرات أمنية في السنوات الأخيرة.

2- الحدود الزمنية: شملت دراستنا الحالية الفترة الزمنية الممتدة بين 2010 و2015 بسبب الحركية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي، انفجار أزمة الطوارق وكذلك التدخلات المتعددة للدبلوماسية الجزائرية من أجل التعامل مع الأزمة.

عاشرا- المقاربات النظرية المعتمدة:

1- النظرية الواقعية الجديدة:

هي مقاربة لتفسير الجوانب الأمنية المتعلقة بالساحل الإفريقي، حيث يرى "كينيث والتز"بأن الهدف الأسمى للنظرية هو تحقيق الأمن، معتبرا بأنه يمكن التحكم في ميزان القوى عن طريق السلام والتعاون المتبادل، مفضلا زيادة القوة بالأساليب الاقتصادية بدلا من الأساليب العسكرية.

2- نظرية الدور:

تم اعتماد نظرية الدور في تحليل دور الجزائر في تعميق الحوار من أجل حل الأزمة المالية وذلك باعتبار الدور تعبير عن مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات، الالتزامات، القواعد الأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعاتية.

الحادي عشر- الدراسات السابقة:

اعتمد الباحث على جملة من الدراسات التي تعرضت للموضوع والتي يمكن حصر أهمها في الدراسات التالية:

دراسة لبصير احمد طالب، والموسومة ب المشكلة الأمنية في منطقة دول الساحل (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر 2010/2009. والتي خلصت إلى أن المشكلة الأمنية بمنطقة الساحل مرتبطة أساسا بمشاكل النزاعات على مستوى الحدود البرية بين دول المنطقة.

دراسة بوحنية قوي والموسومة ب الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات جوان 2012. و التي تناولت بالتفصيل عمق الأزمة المالية أسبابها خلفياتها، صيرورتها و علاقة الدبلوماسية الجزائرية بها كالرؤية الاستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية للموضوع.

دراسة بشكيط خالد والموسومة ب دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الجزائر 2011/2010. حيث بينت أن تحقيق الأمن الإنساني يقتضي المزاوجة بين الحلول الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

دراسة أسماء رسولي والمعنونة ب مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011/2010)، والتي خلصت إلي تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل ومحاولاته فرض الهيمنة علي المنطقة في توجه تنافسي بين القوى الكبرى و الاتحاد الأوروبي.

الثاني عشر – صعوبات الدراسة:

صادف إجراء الدراسة جملة من الصعوبات يمكن حصر أهمها في النقص الكبير في المراجع المتخصصة خاصة فيما يخص البعد الأمني للدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، واشتمال اغلب المصادر على المقالات المنشورة في الانترنت، و التي تتناول الأزمة المالية والدبلوماسية الجزائرية في المنطقة.

ملحق للكلمات الأدبية:

Security	**الأمن**
Diplomacy	**الدبلوماسية**
To resolve the dispute	**حل النزاع**
Strategy	**الإستراتيجية**
Mediation	**الوساطة**
The crisis	**الأزمة**
Failed state	**الدولة الفاشلة**
The Instability	**اللا إستقرار**
The African sahel	**الساحل الإفريقي**

الفصل الأول:

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في العلاقات الدولية

تمهيد

تعرف منطقة الساحل الإفريقي اهتماما متزايدا مطلع القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي أقحم دول المنطقة في مناورات عدة للتخلص من مختلف الهزات التي تعرفها في سبيل الحفاظ علي استقرارها والانجذاب إلى بعض مغريات القوى العظمى، فقد استدعى الواقع الأمني بالمنطقة اهتمام الباحث ليقوده إلى إدراك البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي

عاشت منطقة الساحل الإفريقي تهميشا استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا طيلة الحرب الباردة وما بعدها، غير أنها أضحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحتل قيمة إستراتيجية إقليمية ودولية جعلتها في أولويات اهتمامات مختلف القوى الإقليمية متمثلة في الجزائر والمغرب، والدولية متمثلة في فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين... ولمعرفة سبب هذا الاهتمام المتزايد نحاول تسليط الضوء على هذه المنطقة من خلال تحديد المجال الجيو استراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي.

أولا- الموقع الجغرافي للمنطقة:

الساحل الإفريقي كلمة عربية المنشأ تعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بذلك بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا[1] فهو عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي العلوي (20)ْ من شمال عاصمة موريتانيا- نوا كشط- إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة – اتبرة – السودانية. في حين يمتد الخط السفلي (12)ْ من عاصمة

[1] Mehdi Taje. Op.cit, p 6.

السنغال – داكار– إلى غاية البحر الأحمر، حيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر وعرض يتراوح مابين 400 إلى 500 كيلومتر(انظر الخريطة في الأسفل)

خريطة رقم 01: توضح موقع الساحل الافريقي بين خطي عرض 12 و 20 شمالا

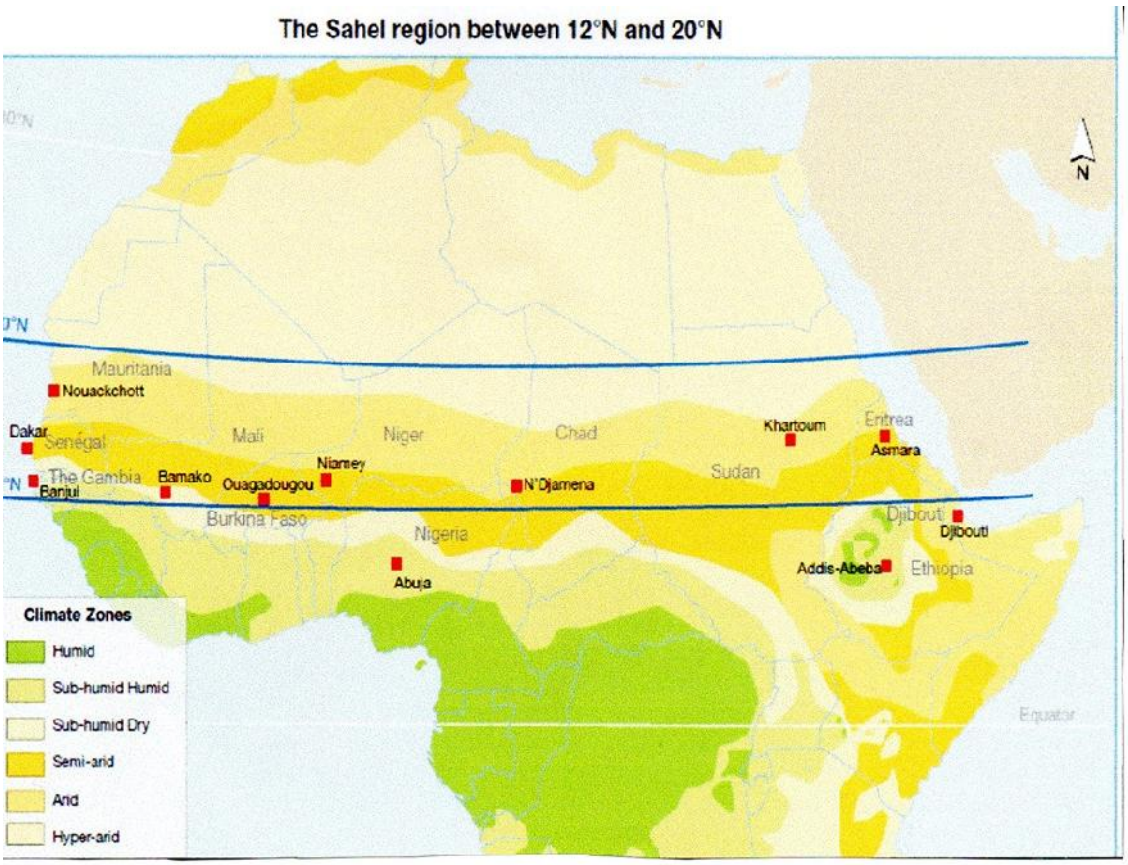

Source:(http://www.oecd.org/swac/ourwork/siccs.htm)

ونظرا لحالة اللا استقرا السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي، يطلق عليه تسمية " قوس الأزمات" ودلك بسبب الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان (دارفور، مما أدى إلى انفصال جنوب السودان عن شماله) إضافة إلي التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي وموريتانيا[1].

[1]–خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010، ص 10.

كما انه من المهم التأكيد علي أن العامل المناخي لعب دورا كبيرا في رسم الخريطة الاقتصادية و حتى الأمنية بالمنطقة، فمعظم السكان هم بدو يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي، ناهيك عن التعدد الاثني الذي القى بظلاله علي النسيج الاجتماعي للمنطقة، حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي فسيفساء إثنيه ونقطة التقاء عدة أعراق، تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة عن الأخرى، أهمها الرعاة خاصة المنتشرين في الشمال[1] . .

واستنادا إلى المعيار السياسي، فان منطقة الساحل تشير إلي ساحل كبير " **Un grand sahel**" يضم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية، سياسية و بيئية بدأت منذ سنوات السبعينيات وأهمها: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد وغينيا الاستوائية و تبلغ مساحته 05 مليون كيلومتر مربع.

وعليه ستتركز الدراسة علي الدول الخمسة الأساسية وهي التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا مع الإشارة إلى الجزائر بحكم وقوع جزء كبير من صحرائها الجنوبية ضمن هذه المنطقة.

ثانيا– التركيبة الديموغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي: يبرز الجدول الموالي معطيات دول الساحل الإفريقي. **الجدول رقم 1: التعداد السكاني لدول الساحل الإفريقي ومساحتها.**

الرقم	الدولة	المساحة (كلم^2)	عدد السكان حسب إحصائيات 2014 (ن)
1	التشاد	1.284.000	12.825.000
2	النيجر	1.267.000	17.466.172
3	مالي	1.240.000	16.455.903
4	السودان	1.865.813	37.964.000

[1] علي عشوي: **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة . الجزائر 1996–1997، ص 10

5	موريتانيا	1.030.700	3.461.041
6	جنوب السودان	619.745	11.337.138

Source: (http://ar.wikipidia.org/wik)

يتضح من الجدول المبين أعلاه بأن دول الساحل الإفريقي تضم اكبر الدول الإفريقية مساحة فالسودان (شمالا وجنوبا) قبل تقسيمه كان يحتل المركز الأول بمساحة اجمالية تقدر ب **2.5** مليون كيلو متر مربع، ثم تأتي التشاد في المرتبة الثانية بمساحة **1.28كلم مربع**، لتأتي بعد ذلك النيجر بمساحة **1.26. كلم مربع**، ثم مالي **1.24. كلم مربع**, وأخيرا موريتانيا بقرابة **1.04كلم مربع**. وعليه تتربع دول المنطقة على مساحة إجمالية تتجاوز **7.32 مليون كلم مربع**، وبالرغم من شساعة المنطقة كما هو ملاحظ إلا أن التركيبة السكانية للمنطقة في مجملها لا تتجاوز 100 مليون نسمة.

إن ما يميز مجتمعات دول الساحل الإفريقي هو تعدد الاثنيات والعرقيات، حيث يغيب التجانس الاجتماعي، وتظهر مشاكل داخلية في دوله وحتى داخل الإقليم الواحد. فقد ساهم الإستعمار في حالة الشتات والتفرقة بين شعوب المنطقة، اذ نجد التعدد الاثني و العرقي في دول الساحل في مالي Mali البامبارا Bambara، السونغاريSonghaï ، البولسPeuls، الكانوريkanouri ، التوارق Touareg والعرب Arab . أما في النيجر فنجد الهاوسا Haoussa، الجرم Djerma ، السونغاري، البلوس الكانوري، التوارق والعرب. في التشاد نجد أيضا العرب السودانيون بنسبة 30 بالمائة، الباقيرمي Bagmirmes, الكريشKreish، التيدا Tedas، مبوم Mbums ،ماساليت Massalits ، تاماTams موبو Moubous ، كانوري، هاوسا والعرب[1].

[1] عمر جفال: **وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، الجزائر، ص 10.

المبحث الثاني: التسابق الإقليمي على المنطقة

تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونهما ساحة للتنافس الاستراتيجي الإقليمي، حيث سهل الوقوع في هذا التنافس المشترك في غياب إستراتيجية موحدة، وأصبح كل طرف يسعى للاستفراد بالدور الإقليمي " حيث أصبحت الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية الأخرى وتتخوف من مقاصدها.[1] اذ تعتبر الدول المغاربية مثل ليبيا (نظام القذافي سابقا) والمغرب الأكثر نشاطا علي الساحة الإفريقية، وخاصة المغرب الذي يريد أن يلعب الدور الإقليمي الأكبر.

و بالرغم من تقاسم كل الدول المغاربية نفس الهاجس الأمني، لم يخلق التهديد المشترك الحد الأدني من التنسيق والتعاون الأمني مغاربيا، واتضح أن المغرب العربي منقسم على نفسه، ويسير وفق محورين متقاربين: المحور الجزائري– المغربي المتنافر والمحور الجزائري– الليبي– التونسي المتجاذب.[2] ويعود هذا المشهد المفكك في جزئه الكبير في إشكالية العلاقة التنافسية الجزائرية المغربية حول الدور الإقليمي في المنطقة، حيث أن كل له وجهة نظر إستراتيجية لتحقيق أهدافه. فالمغرب يريد أن يلعب الدور الإقليمي الإفريقي وهذا من خلال مجموعة من النقاط ذات الأهمية الإستراتيجية هي :

- اعتماد المغرب على نزاع الصحراء الغربية كبوصلة حصرية في علاقاته الإقليمية.
- تعارض موقفها مع الجزائر بخصوص القاعدة العسكرية.
- الإصطفاف على مواقع الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) و نزاع الصحراء الغربية في التنافس الإقليمي مع الجزائر.

[1] –عبد النور بن عنتر: **المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة 13 فيفري2013، ص1

[2] –نفس المرجع.

– لم يتخذ المغرب موقفا معارضا لحلفائه الغربيين، هذا التناغم من أجل لعب دور شرطي المنطقة وضمان الدعم الأمريكي لرؤيته للتسوية (قضية الصحراء الغربية).

– يربط المغرب بين أزمة مالي في المنطقة،الإرهاب و الصحراء الغربية لإخراج هذه الأخيرة من دائرة تصفية الاستعمار الأممية إلي دائرة مكافحة الإرهاب.

– التدخل كوسيط لحل الأزمات في المنطقة مثل الأزمة الليبية من خلال المبادرة التي أطلقها المغرب لتسوية الأزمة الليبية، وتوجت المبادرة بالإتفاق السياسي الليبي في الصخيرات بالمغرب يوم 17 ديسمبر 2015.

– عودة المغرب إلى البيت الإفريقي بعد انقطاع دام 33 سنة في القمة الإفريقية 27 المنعقدة بباماكو، حيث افتتحت الجلسة بقبول عودة المغرب الإتحاد الإفريقي.[1]

وعلى طرف النقيض الآخر، تعتبر الجزائر ما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا لأمنها القومي، خاصة مع تزايد النشاط الدبلوماسي المغربي في المنطقة بصفة خاصة وفي إفريقيا بصفة عامة. ولمواجهة هذه التداعيات الأمنية المتعددة اتخذت الجزائر إستراتيجية إقليمية من خلال جملة من التدابير و الإجراءات الأمنية، الإستراتيجية و العسكرية المتمثلة في:

– الاحتكام الجزائري لمنطق الجغرافية لإقصاء المغرب من الجهود الإقليمية الساحلية.

– تعزيز القوات في أقصى الجنوب وذلك من خلال إرسال المزيد من العدة والعتاد العسكري.

– إنشاء قواعد برية عسكرية للنقل والدعم اللوجيستيكي لتعزيز التواجد العسكري الجزائري على الحدود في إطار إستراتيجية عسكرية متكاملة.

[1]– نهاد محمود: عن عودة المغرب للاتحاد الأفريقى، 2017/04/01 على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06022017&id=5be5e457-1f02-4f2c-92c8-973414009e97

– تدعيم التعاون العسكري والتنسيق الاستخباراتي مع النيجر و موريتانيا لمحاربة الإرهاب في إطار مبادرة دول الميدان، وكذلك مع ليبيا وتونس.

– إشراك البوليساريو كشريك أصيل في النزاع حيث تكون الجزائر بمثابة الوسيط.

– تمسك الجزائر بإقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها دوليا.[1]

المبحث الثالث: التنافس الدولي على منطقة الساحل

تزخر منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من الموارد الطبيعة التي تشمل الثروات (الحديد، النفط اليورانيوم) وموارد طبيعية أخرى، وهذا مايفسر الاهتمام الخاص الذي توليه القوى الكبرى لهذه المنطقة. اهتمام دولي يتجلى من خلال مجموعة التجاذب والصراعات بين القوى العظمى بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الإستراتيجية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر. وللوقوف على حجم هذا التنافس نعرج إلى التواجد: الفرنسي، الأمريكي والصيني بالمنطقة.

أولا– التواجد الفرنسي بالمنطقة:

تجدر الإشارة بداية بالاهتمام الاوروبي بالمنطقة وذلك بالعودة إلى نتائج مؤتمر برلين 1884–1885 والقاضي بتقسيم مناطق النفوذ لمختلف القوى الاروبية باتجاه القارة الإفريقية. فقد شرعت فرنسا في احتلال عديد دول المنطقة، حيث اجتاحت غينيا سنة 1859 ثم الغابون سنة 1862، وانشأت السودان الإفريقية (مالي حاليا) ما بين 1880و1895.

و على الرغم من تصفية الاستعمار خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن فرنسا احتفظت بوجودها العسكري في مستعمراتها السابقة عن طريق عقد عديد الاتفاقيات التي تمكنها من البقاء كشريك. هذا وتركز فرنسا في توجهاتها للتواجد في منطقة الساحل على تحديد جملة من الأبعاد نذكر منها ما يلي:

[1] قوي بوحنية: **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013، ص 5.

1- البعد الاقتصادي: حيث تتجه لتحصيل اكبر قدر من الموارد الأولية مثل النفط واليورانيوم من خلال تدعيم أهم شركاتها المتعددة الجنسيات (توتال)، تركيزها على التجارة البينية مع هذه الدول اذ لا زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام من هذه المنطقة, ناهيك عن أن منطقة الفرنك التي تربط نحو 16 دولة في غرب ووسط إفريقيا للتعامل النقدي بهذه العملة الفرنسية.[1]

2- البعد السياسي: تعمل فرنسا جاهدة إلى مد اذرع التوجه الفرانكفوني ليصبح تيارا سياسيا منافسا للتيار الأنجلوساكسوني الأمريكي، خاصة الوسط والعمق الإفريقيين، معتمدة على الدعم الاقتصادي و الثقافي لمختلف الدول الفرانكفونية بالمنطقة. إضافة إلي تحويل مختلف الأحزاب السياسية من موارد مختلف الشركات الكبرى، بل وحتى التمويلات المباشرة أحيانا كتمويل الحملة الانتخابية من قبل معمر القذافي للرئيس ساركوزي سنة 2007[2].

3- البعد الإستراتيجي: لا تملك فرنسا تواجدا إقتصاديا ولا سياسيا في آسيا و أوروبا، لذلك فهي تعمل جاهدة من خلال موروثات الاستعمارات السابقة على تعزيز التواجد ضمن الإطار الإفريقي، خصوصا منطقة الساحل الإفريقي في محاولة إحتواء النفوذ الأمريكي والصيني بالمنطقة، ودعم قواعدها العسكرية المنتشرة في المنطقة[3].

ثانيا- التواجد الأمريكي بمنطقة الساحل:

---

[1] -سفيان منصوري: **السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2013/2012، ص16.

[2]- France Soir, Sarkozy-Kadhafi: **Les révélations de medpart**, sur net :http/www.francesoir.fr/actualité/politique/révélation medpart-sarkozy-doit-s-explique-par-le camp-hollande-227449-html. le(23/02/2015).

[3]- L'express, "**état des lieux des bases militaires francaises en afrique "** http://www.l'express .fr/actualité/monde/afrique/etat-des-lieux-bases-militaires-francaises-en afrique-835100.html, sur net : le 25/03/2015.

أعادت أمريكا وضع أسس إستراتيجية تمركزها وانتشارها بإفريقيا من خلال تكثيف تواجدها على المستويين الإقتصادي والأمني، خاصة وقد أخذت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 منحى قويا لهذا الانتشار والتمركز في إطار سعيها لتأمين إمداداتها الطاقوية مع شركاتها المتواجدة في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا. ويمكن حصر أهم المشاريع الأمريكية الأمنية الموجهة لمنطقة الساحل في مشروعين مهمين هما:

مشروع بون الساحل سنة 2002 والخاص بتدريب الجيوش الوطنية في مالي، النيجر موريتانيا وتشاد، إضافة إلي تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات. فقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع 06 ملاير دولار سنة 1981 و 7.5مليار دولار في السنة الموالية، إلى جانب إرسال ما يقارب 150 جندي أمريكي في مهمات لدول مالي، التشاد و موريتانيا و التي تشكل قلب هذه الإستراتيجية.

و في سنة 2005 تم استبدال هذا المشروع ببرنامج الشركة الصحراوية لمواجهة الإرهاب، وقد ضم هذا المشروع دول جديدة زيادة إلي الأربعة دول الأخرى، حيث تم دمج الجزائر، المغرب تونس، بوركينا فاسو، نيجيريا، السنغال و ليبيا بهدف تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية[1].

ثالثا– التواجد الصيني بمنطقة الساحل:

تعد الصين منالدول التي تستثمر في جميع الميادين خاصة مجال التنمية البشرية والبحث العلمي و يتضح هذا الاهتمام من خلال عدد الطلبة الصينيين مقارنة مع عدد السكان، حيث استحدثت الصين إستراتيجية حديثة في إطار وضع قدم لها في جميع الأوطان التي تتوفر على الموارد الطاقوية من اجل تامين أمنها الطاقوي باعتبار الطاقة امنا يهدد الأمن القومي. ويعود التواجد الصيني في المنطقة إلى

[1]- André Bourgot: **Sahara de tous les enjeux**, Hérodote N 142, 2011, p 46- 47.

خمسينيات القرن الماضي، وذلك من خلال موجات التحرر التي عرفتها القارة الإفريقية، فقد كانت سباقة بالاعتراف بالعديد من الدول المتحررة من الاستعمار، الشيء الذي رشحها لاحتلال مكانة مهمة، وضع قدم لها في المنطقة، تعزيز مصالحها الاقتصادية و هذا من خلال قيامها بإنشاء شركات عملاقة بالمنطقة أبرزها :

chines national off-shore oil company(cnooc), chines national petroleum corporation(cnpc) وغيرها من المؤسسات التي تعمل علي تامين احتياجاتها الطاقوية.

في هذا الصدد نجد أن نسبة تفوق 28 بالمائة من نفطها مستورد من إفريقيا، كما تحتل المرتبة الأولى في تصنيع الأسلحة الخفيفة بالمنطقة و ذلك من خلال إنشاءها عدة مصانع لصناعة الأسلحة الخفيفة والذخيرة في كل من مالي والسودان، زيادة على ذلك تعتبر السوق الإفريقية أرضا خصبة لاختبار مختلف المعدات العسكرية الصينية الغير مسموح بها في السوق الاروبية كطائرات التدريب k8 و تزويد دول الساحل بالمروحيات، الشاحنات العسكرية ووسائل الإتصال.[1]

من أجل المحافظة على المكتسبات والوصول إلي مناطق أخرى، تضع الصين جملة من اللآليات أبرزها الزيارات المتكررة للدول الإفريقية وتنظيم عروض فنية وثقافية لغرس قيمها لدي شعوب المنطقة.

[1] - Valerie Niquet: **la stratégie afriquane de la chine**, revue des revues, publication initiale dans politique étrangère, 2eme semestre 2006, , Janvier 2007, p 02.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق ذكره ضمن مباحث هذا الفصل تبين مدى أهمية المنطقة استراتيجيا و المكانة التي تحتلها في السياسات الدولية ويتأكد هذا من خلال:

- نسج العلاقات مع دول منطقة الساحل الإفريقي في شتى المجالات خاصة الأمنية منها.
- الاهتمام بتقاليد سكان المنطقة من خلال طوارق الجزائر.
- اعتبار أمن المنطقة من أمن الجزائر
- إحتلال دول الساحل موقعا استراتيجيا كونه الخط الرابط بين الشمال والجنوب.
- اشتمال المنطقة على مساحة مهمة في الخريطة العالمية.
- مرور الساحل الإفريقي بأزمات وتواترات منذ القرن الماضي.

لقد أدى التزايد الرهيب لتدخل القوى الكبرى بالمنطقة إلى تشابك الأوضاع الأمنية، وهو ما يتضح من خلال التهافت الكبير من قبل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أجل الحصول على نفوذ أعمق ومصالح أكبر.

لقد أدى إتباع الجزائر لإستراتيجية إقليمية إقصائية للمغرب من خلال تسويق مواقفها وتحديد الفاعلين الواجب التعامل معهم عبر الاحتكام لمنطق الجغرافية الاقتصادية، وكذلك من خلال إقصاء المغرب من المشاورات أو التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا.

أما الموقف المغربي فيحكمه الجوار المغاربي والدور المغربي في العلاقة بين فرنسا و إفريقيا السوداء، ودلك كمحاولة لإحباط الإستراتيجية الجزائرية التي تقصيه من المشاورات والتعاون على المستوى الإقليمي الساحلي، إلا أن المغرب احتكم إلى نزاع الصحراء الغربية كبوصلة حصرية لعلاقاته الإقليمية.

الفصل الثـانـي:

التصور الجزائري للأمن في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد

عرف النشاط الدبلوماسي والأمني في الجزائر خلال 2012-2013 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، وهذا ما دفع بالجزائر إلى مسايرتها ووضع أساليب دبلوماسية وتصورات أمنية ملائمة للتعاطي معها, فقد دعت الجزائر دول المنطقة إلى العمل و التنسيق الأمني المتبادل والإعتماد على الأمن الشامل الذي يرتبط مع عددا من الجوانب التي تمس الفرد والجماعة. لهذا فقد دفع مراعاة الحل الإستراتيجي بالجزائر إلى العمل بمختلف المبادرات الدبلوماسية القانونية، خصوصا من خلال المبادرات الإقليمية تحت شعار أفرقة الحلول Africanisation des) (solution باعتبارها بلدا معنيا بالتغيرات على مستوى الخريطة الأمنية في المنطقة الجنوبية للبلاد.

المبحث الأول: العمل في إطار الإعتماد الأمني المتبادل

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية إيجاد حل لمنطقة الساحل الإفريقي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في المنطقة، لهذا تركز الدبلوماسية الجزائرية على إيجاد حل للأزمة في المنطقة من خلال رسم تصور أمني يقوم على التنسيق الأمني و الإستخباراتي في إطار ما يعرف بمبادرة دول الساحل التي أطلقتها في بداية 2003 وبعد ذلك سنة 2005 في إطار ما يعرف مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة علي الصحراء، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي.

وعلى هذا الأساس نجد إمتداد أفكار التعاون المتبادل للأمن في المقاربة الواقعية الجديدة والتنسيق الأمني بين الدول، والدي يعد إستراتيجية أمنية للمحافظة على حالة الإستقرار. حيث تجعل النظام الفوضوي أكثر سلمية ويقود للضبط الآلي بين الفواعل ذات السيادة، و من هذا المعنى فالمصالح بين الدول تصبح نتيجة لتكوين النظام الإقليمي على أساس التفاهم وليس القوة [1].

ويطرح في هذا الصدد "**كنيث ولتز**" فكرة أن وجود دولة معتدية يشجع الدول الأخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات المشتركة، وفي نفس المعنى "**لستيفن والتز**" يركز على مفهوم توازن القوى مقترحا توازن الرعب لشرح مخاوف الدولة الأمنية، للدخول في المصالح الجماعية كإستجابة لوجود تهديد

[1] James J. Hentz**," Internaional relations theory Communitarianism and U.S.Grand Strategy, whither Africa**, American Behavioral Scientist, 2005, p 160.

مشترك، والتهديد المشترك لكل الأطراف دون استثناء، عن طريق إنسجام المعايير والقيم والمفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء.

وحسب " **روبرت كيوهان**" فالمؤسساتية الجديدة أو الواقعية اللينة تحاول بناء علاقة ايجابية بين الأمن الإستقرار من جهود والعمل الإقليمي المشترك، وتجدد التساؤل عن مركزية الدولة في الحياة الدولية. حيث أن أبرز مفكري المؤسساتية النابعة من الإتجاه الواقعي مثل" **كيوهان**" **و** "**اندرو مودافينسكي**"، اعتبروا الدولة وحدة مركزية إلى جانب الفواعل الأخرى الغير دولاتية اعتمادا على مقاربة أكثر انفتاحا، مع إعطاء دور أكثر أهمية للدولة مقابل التزايد دور الفواعل فوق و تحت قومية. وحسب" **جوزيف ناي**" تعتبر الدولة كوسيط بين الفردية والإقليمية التي تمثل المصالح على المستوى الدولي، حيث تلعب الدولة دورا رياديا رغم أن مكانتها أصبحت أقل أهمية وأقل إحتكارا لصالح فاعلين جدد كالأفراد والجماعات[1].

تطورت هذه الأفكار بالتوازي مع ظهور مفهوم جديد للأمن أكثر توسعا وتعمقا، وذلك بإدخال عناصر مجتمعة ترتكز عليها مصالح الدول. في هذه الحالة، يتوقف الأمن على تصرف الدول الأخرى المجاورة، كما أن الوضع الجديد أصبح أكثر إرتباطا بشروط الحياة التي ليست انشغال داخليا بل أصبحت ذات طابع عالمي.

كما أن التشابه في المخاطر الأمنية كالفقر، العدالة الإجتماعية وسوء التغذية يمكن أن يمس الأفراد كبشر في كل مناطق العالم بنفس الكيفية دون ظهور واضح للبعد الوطني، دفع بقوة لمراجعة صلاحيات الأحادية الوطنية كطرف صالح لمعالجة جميع المشاكل الأمنية، بما في ذلك ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان.[2]

ولقد قاد المفهوم الجديد للأمن الذي وضع في قلب الإهتمام الحقيقي لطرح التساؤل حول مسؤوليته الأمنية، حيث أشار هذا المفهوم إلى أن بعض مصادر التهديدات تكون خارج الحدود كالأمراض، الفقر والنزاعات المسلحة، والتي تترك أثارا واضحة على الدول المجاورة نظرا للطبيعة العابرة للحدود لبعض أنماط هذه المخاطر الجديدة.

فإذا كانت الثنائية القطبية قد فتحت الأبواب للاهتمام بوسائل ذات طبيعة غير عسكرية، فان العامل العسكري من خلال النزاعات الداخلية والاضطرابات الشعبية بقي سمة بارزة لبعض المناطق بعد

[1] Tania Felicio: **Multilevel Security Governance, Reinventinj Multilateralism Through-multiregionalis**, human security journal, Vol 5, Winter 2007, p 153.

[2] صالح زياني: **مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات والتحول**، ملتقى سياسات الدفلع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص25.

نهاية الحرب الباردة. وهذا ما يمكن تلمسه في حالة منطقة الساحل الإفريقي، وما يؤكد على صلاحية المتغير العسكري في الفترة الجديدة. إلى جانب المتغيرات الأخرى غير العسكرية، والتي أصبحت مرتبطة بالأسئلة اليومية للنظام الإقتصادي، الإجتماعي و حتى البيئي[1].

وتبقى هذه الفرضية صحيحة إلى حد معين، حيث تراجع العامل العسكري فيما يخص العلاقة بين الدول، لكن تصلب عودته في الصراعات داخل الدول، زيادة على تغير أسلوب معالجة التهديدات والمخاطر الأمنية أصبح بأساليب غير عسكرية. فما جدوى العامل العسكري أمام مشاكل ناتجة عن انعدام العدالة الإجتماعية، خاصة وأن المشكلة في المسائل الأمنية تتخذ عند بعض الدول ذريعة لإحكام قبضتها على المجتمع.

ولقد أعطى "**باري بوزان**" نظرة حديثة في مجال التفكير في الدراسات الأمنية، و ذلك بعد ظهور العديد من التحديات واتساع مفهوم الأمن، بحيث لم يعد مرتبطا بالقوة العسكرية فقط بل امتد ليشمل خمسة مستويات للأمن هي المستوى السياسي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي المستوى البيئي والمستوى العسكري.

يرجع تحول مفهوم الأمن وتوسع مجالاته إلى التحولات التي شهدتها البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة، ومدى عجز المقتربات التقليدية للأمن، حيث لم يعد منطق أمن الدول كفيلا بتحقيق أمن الأفراد ضمن عمق وخطورة مصالح التهديدات الجديدة. وهذا ما تطلب من الدول العمل في إطار التبادل الأمني، لانه لم يعد بمقدور الدولة مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما يستوجب على الدول تنسيقا أمنيا، إقليميا، ودوليا.

ويتطابق التصور الجزائري للأمن في منطقة الساحل الإفريقي تصور كل من" **باري بوزان** " و " **ويفر**" ذلك، إذا كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم و الادراكات والتهديدات الأمنية يستدعي التجمع على مستوى إقليمي والتخفيف من التركيز على الأصول الوطنية[2] . في وقت برزت فيه العديد من المشاكل وصعوبة معالجتها بمقاربة أحادية. هذا ما تطلب إيجاد تصور أمني متجانس لمواجهة هذه التحديات.

---

[1] الحربي سليمان، **مفهوم الأمن وصيغه وتهديداته– دراسة في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص13.

[2] - Barry Buzan, People Stats and fear - **An agenda for dites national security studies, the post cold war era**, 2nd edition, boulter Lynne rienner publishers, 1991, p 116.

وقد طور بوزان إنطلاقا من أفكار "كارل دوتش" حول التجمعات الأمنية مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن Complexes régionaux de sécurité حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة هو ضرورة الإعتماد الأمني المتبادل، نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر مسافات طويلة. أين يرهن كل طرف في هذه المعادلة المعقدة بأمن الطرف الثاني، والتحرك لدوافع أمنية في منطقة معينة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة.

نتج عن هذا التصور الأمني بناء إجتماعي ينشأ عن إدراك مشترك للفاعلين كخيارات عقلانية بسبب انسجام المصالح الإقليمية، ويوضح **بوزان** بأن أول خاصية للإقليمية الجديدة تقوم حسب ما دعا إليه **جوزيف ناي** " كل تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه، بل ينبغي وجود نوع من الإحساس بالتهديد بالخطر المشترك والمصير الواحد".

فالفكرة في هذا الطرح الجديد ترتكز على أنه يمكن الإقليمية أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني حسب "بوزان" و "ويفر"، فإذا كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم الإدراكات والتهديدات الأمنية و هو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي والتخفيف من التركيز على الأصول الوطنية في وقت صعبت فيه معالجة عدد من المشاكل بمقاربة أحادية، يكفي إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات[1].

المبحث الثاني: التعاون في إطار الإقليمية الأمنية

أدرك صناع القرار في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من مالي والنيجر، أن عدم إعطاء الأهمية اللازمة لما يدور حول الحدود الجنوبية للبلاد من شانه إن يؤثر على الأمن الداخلي للجزائر، و يزعزع الإستقرار في المنطقة ككل، و ما ينجر عليه من أزمات إنسانية وفتح الباب أمام التدخل الأطراف الخارجية في المنطقة تحت مسميات عديدة. و إذا علمنا أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري و المنتشرين بصفة كبيرة في الصحراء الجزائرية، الهقار جانت، تمنراست و ادرار فهذا بالضرورة يعني أن أي إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى و مناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر، بسبب ما يجمع أقليات الطوارق من علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسق، و هو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة

[1] -Chapitre ten, Subsaharan african**: progress or Drift, institute for national strategic studies**, 1999, p 163 http: //www.encyclopedia.com/doc/1G1-126790926.html, 27/10/2009.

ككل. فلا غرابة إذا إعتبرنا أن الأمن الجزائري مرتبط بصفة كبيرة بأمن المنطقة ككل، و هو مايفسر النشاط الدبلوماسي المكثف في إحتواء نزاعات المنطقة منذ السنوات الأولى لإندلاعها.

فقد دفعت التحولات الإقليمية والجهوية التي عرفتها مناطق الجوار بصناع القرار في الجزائر إلى رسم سياسة أمنية محكمة من أجل الحفاظ على الأمن القومي الجزائري و وضع تصورات أمنية ملائمة من أجل الحفاظ على أمن و إستقرار المنطقة، وعدم منح فرص للتدخل الأجنبي.

يعتمد التصور الجزائري للأمن في منطقة الساحل الإفريقي على الإقليمية الأمنية كأحسن آلية لتعزيز السلم والأمن الإقليمي، و ما يمكن تحقيقه بالتجمعات الإقليمية. فالأمن الإقليمي حسب **بوزان** يرتبط على اعتبارات الصديق/العدو بين الدول، إذ أن الشعور بالخوف و الإحساس بالتهديد بين دول الإقليم يؤدي إلى التأكيد على أن أمن الدولة غير مستقل على أمن الدول الأخرى المجاورة لها، فالشعور الجماعي بوجود تهديد معين يؤسس لقيام مركب أمني إقليمي.[1]

لا يقوم التجمع الامني فقط على المصالح المادية لأعضائه، بل ينبغي وجود نوع من الإحساس باالإنتماء الواحد والتهديد المشترك لكل الأطراف دون إستثناء عن طريق إنسجام المعايير والقيم و المفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء. معتبرا بأن هذا الإحساس يتولد كنتاج للتبادل والتفاعل بين الفواعل المعنية خصوصا، وأن الأمن بالمفهوم الجديد يدرك كبعد ذاتي عميق في إطار اجتماعي، بحيث التنسيق الإقليمي في هذه الحالة يصبح كهوية مشتركة تنشا بهدف القدرة على الإستجابة للإضرار الذي تمس الأفراد و الجماعات المختلفة، كما تؤسس وظائف الإقليمية علة إدراك مشترك للتهديد من الفواعل الذين يشعرون بصعوبة التحرك الانفرادي[2].

فالإنتماء لإقليم أمني واحد يبدأ بالتفكك إذا كانت ادراكات الفواعل تتجه نحو الإختلاف، و قد يأخذ البعد الثقافي بعدا داخل هذا التفكك الأمني، حيث تجد الجماعات الهوياتية المختلفة أن من مصلحتها الدخول في سياسات مشتركة للحفاظ علي وجودها. وبهذا يعتبر أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة سيقود هذا الفضاء الجغرافي البسيط للتحول لفاعل إقليمي حقيقي بإمكانه ضمان الأمن والاستقرار عن طريق ديناميكية خاصة تأخذ مصالح كل الأعضاء في عين الإعتبار، و هذا ما يقود في الأخير إلى "الإقليمية الواعية Awreness regional ". حيث يطلق على هذا الشعور أحيانا بالإقليمية، وقد أدى هذا التصور لمفهومCognitive regions» « عند **ايمانويل ادنر** الذي اعتبر الحس

[1]- Barry Buzan and Ole Waever- **Regions and Powers the structure of international security**, Cambridge University press, New York 2003, p p 40 43.
[2] -Op.cit, p 62.

الإقليمي موجود قبل المؤسسات في إدراك الأعضاء المكونين له على اعتبار وحدة التهديدات التي تدفع بقوة نحو تقوية هذه الشراكة الأمنية.

فالأقلمة من هذا الجانب تؤدي إلي تسهيل مسار الأمننة Sécurisation و توحيد التعريف الإقليمي للتهديدات و المخاطر القائمة و لمتوقعة، فالروابط بين الإقليمية والأمن تصبح مسالة متبادلة، فإذا كانت الإقليمية ينظر لها بالإعتماد الأمني المتواصل بين الأعضاء فالتعاون والتقريب بين الفواعل يشجع في نفس الوقت وضع اتفاق أكثر أهمية للانشغالات الأمنية، ويسهل انسجام المفاهيم، و هذا شيء مهم جدا لتعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب. وتبقى المقاربة الجماعية في حل المشاكل المطروحة من بين الحلول المطلوبة بالنسبة للمناطق التي تعيش حالة الفوضى الممزوجة بين الأبعاد التقليدية كمخاطر الحروب الداخلية والتمرد أو تلك الجديدة مثل التهريب و الإرهاب و الهجرة. فالتنسيق المعاهداتي أو المؤسساتي يمكن أن يخفف لحد كبير من الأضرار الناجمة عن هذه التهديدات السالفة الذكر، و يكون برفع درجة العمل الجماعي للمساهمة في إيقاف التفكك الاجتماعي و الإنقسام الترابي الذي يهدد الإنسجام الداخلي و الإستقرار في دول التكتل الأمنى، و تسمح في الوقت نفسه بتجاوز سلبيات الإنقلاب و التمرد.[1]

إذن من المهم التأكيد أن هذه المقاربات النظرية حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية من خلال التضامن الأمني بينها، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات، وتتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجودة في المنطقة أصلا و كيفية إقناعها بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح التصور الأمني الجديد. لأن كل أنظمة المنطقة وصلت للحكم عن طريق الإنقلابات و هي في معظمها فاقدة للشرعية الداخلية، ما يجعلها تتوجس من أي خطوة للقيام بتنسيق أو تشاورات مع دول الجوار، و لو تعلق الأمر بمواجهة تحديات مشتركة. إن غياب حكم الديمقراطية وسيادة القانون سمة تميز أنظمة الساحل الإفريقي دون استثناء، وهو مايطرح كل التصورات السابقة على محك الثقة، فإذا كانت هاته الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها أن تثق في أنظمة مجاورة لها رغم تناقضات التاريخ والجغرافيا و تدخل معها في روابط معينة[2].

[1] - Luk Van Lange hove : **Regionalizing Human security in Africa**, UNU-CRIS Occasional papers, 2004, http:// www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml) 27/10/2016

[2] الصواني يوسف محمد : "**التحديات الامنية للربيع العربي– من اصلاح المؤسسات الي مقاربة جديدة للأمن**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416.اكتوبر، لبنان 2013، ص 95.

قد تتوسع رقعة الفوضى والجريمة في الساحل الإفريقي، غير أن وجود أمل في الأفق يتمحور أساسا حول وجود دولة قاطرة تأخذ زمام المبادرة، و هو الدور الذي تلعبه الجزائر و نيجيريا في شمال ووسط القارة، وجنوب إفريقيا في جنوب القارة من خلال تجديد هياكل كل الإتحاد الإفريقي وآلياته لتكون أكثر فعالية. فالإقليمية الأمنية و التنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل للاستجابة إلى المشاكل الأمنية الموجودة في الساحل الإفريقي. و يشار في هذا الصدد إلي طبيعة الدولة المخولة بمواجهة مثل هذه التحديات الجديدة، ومدى قدرتها على التكييف مع الظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان لبعض المخاطر التي تكون خارج الحدود الوطنية، حيث إن فشل السلطة المركزية في ضبط الحدود الخارجية و مراقبة كامل الإقليم بالشكل المناسب يؤدي في حالات كثيرة إلى نوع من الشك والاضطراب، خصوصا إذا ترافقت هذه الوضعية مع غياب شروط الحياة الضرورية التي اقرها مفهوم الأمن الإنساني، فتنتشر حالة الفوضى والمطالبة للحقوق من فئات المجتمع بكل الطرق بمافيها العنيفة. لهذه الأسباب فالسياسة الأمنية المناسبة لا يجب أن تقتصر فقط على الإستراتيجيات العسكرية بل التركيز على معالجة تراجع شروط الحياة وتصاعد العصيان الإجتماعي، والشك في توظيف الإمكانيات المتاحة، هذا ما يقود لإدراج البعد الاقتصادي بقوة ضمن الأدبيات الإقليمية حيث يضمن حرية تنقل الأشخاص و السلع وكل ما من شانه تحسين مستوى حياة السكان ضمن هذا الإطار الجهوي في الميادين السياسية الإقتصادية و الإجتماعية.

كذلك فان ضرورة التنسيق في السياسات البيئية إن اقتضى الأمر كما في المنطقة الساحلية الصحراوية لإفريقيا، إذ من المهم التأكيد أن التصورات حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية من خلال التضامن الأمني بينها، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات وتتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجودة في المنطقة أصل، وكيفية إقناعها بالتخلي عن سيادتها لصالح هذا التصور الأمني الجديد.[1]

المبحث الثالث: التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإقليمية

شكلت التهديدات الجديدة المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي الهاجس الأكبر لدول المنطقة و القوى الكبرى، فمن منطق إفريقيا للإفريقيين و إيمان قادتها بأن المشاكل التي تعيشها افريقيا و النزاعات المتعددة التي تعاني منها تقع مسؤولية معالجته على عاتقهم بحكم انتماءهم ودرايتهم الجيدة بدواليب الحكم

[1]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

واحتياجات شعوب المنطقة و حقوقهم. إن توسع نشاط المنظمات الإرهابية و العمل الإرهابي و انتقاله إلى المستوى الإقليمي و إندلاع الأزمة المالية التي جاءت كنتيجة للتغيرات البنيوية التي مست العديد من الأنظمة العربية على رأسها الأزمة الليبية. كل هذه المؤشرات أدت بصانع القرار في الجزائر إلى تبني تصور أمني من أجل الوقوف أمام هذه التهديدات، حيث دعت الجزائر إلى تحرك جماعي على المستوى الإقليمي في إطار لجنة قيادة الأركان المشتركة CEMOC، الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO والإتحاد الإفريقي UE.

أولا- لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)

سعت الجزائر منذ سنة 2007 بعد اتساع نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال، و انصهارها ضمن تنظيم القاعدة العالمي لتصبح أحد فروعة في شمال إفريقيا تحت إسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى إيجاد آليات إقليمية لمواجهة هذا التنظيم وفروعه بعد اتساع نشاطه ليأخذ الطابع الإقليمي.

ففي الإجتماع الأول لقادة الأركان لكل من الجزائر مالي موريتانيا و النيجر في2009 بمدينة تمنراست الجزائرية المنضوون تحت اسم دول الميدان Pays du champ تم الإتفاق على تشكيل لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة Comité D'etat- Major Opérationnel Conjoint ، حيث تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها في 21افريل 2010 و التي تعتبر مدينة تمنراست مقرا لها[1].

و هي مبادرة تهدف من خلالها الجزائر إلى معالجة المسائل الأمنية في إطارها الإقليمي و إبعاد أية محاولات للتدخل الأجنبي في المنطقة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، و تضم لجنة قيادة الأركان المشتركة. تتولى قيادة أركان الجيش إدارة المهام التكتيكية والإمكانيات العسكرية للدول الأعضاء، إلى جانب مهمة تبادل المعلومات الإستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب و مختلف الجماعات الجهادية المسلحة المنتشرة في المنطقة بالإعتماد على وحدة المراقبة و الإستطلاع Unité de fusion et de liaison التي يتواجد مقرها في الجزائر.

و تضم اللجنة إلى جانب قيادة أركان الجيش أربعة خلايا تتعلق أساساً بخلية العمليات التي تضم مصالح الإستعلامات للدول الأربعة، و مهمتها توفير المعلومات المتعلقة بمختلف التنظيمات الارهابية بالإضافة إلى خلية الدعم و الإسناد وخلية الإتصالات. تمثل الهدف الأساسي للجنة قيادة الأركان المشتركة في تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي قوامها آلاف الجنود، حيث قدر عددهم سنة

[1] Séraphin Moundounga: **L'union européenne et la paix en afrique subsaharièNne, Thèse de doctorele en science juridique**, université de grenoble, France 2012, p 699

2011 مابين 25000 و 75000 جندي ليتضاعف العدد إلى حوالي 150 الف جندي مطلع عام 2013 من بينهم 5 الاف من طوارق مالي، النيجر و الجزائر بإعتبارهم أهل المنطقة و أكثرهم على دارية بالبيئة الصحراوية.[1]

تتضمن أجندة العمل المشترك سلسلة من الترتيبات الفنية العسكرية، و التعاون في مختلف المجالات العسكرية و تسيير الدوريات في المناطق الحدودية المشتركة لمراقبه تحرك التنظيمات الإرهابية، و مراقبة الحركة على الحدود بين هذه الدول من خلال تكثيف الطلعات الجوية و توجيه ضربات إستباقية ضد تلك الجماعات. كما تتضمن خطة العمل تكثيف وتنسيق العمل الإستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، شبكات تهريب السلاح و خطف السياح الأجانب في المنطقة. و يرجع السبب من تلك الإجراءات هو تخوف قادة الدول الأربعة من تحول منطقة الصحراء الكبرى إلى ملاذ آمن آخر لتنظيم القاعدة على غرار اليمن و الصومال.

تعتبر هذه المبادرة خطوة إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في المنطقة، الشيء الذي ترفضه الدول الأربعة على رأسهم الجزائر التي رفضت رفضاً قاطعاً إقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو في المنطقة ككل، لتضع بذلك هذه الدول أمام مسؤولياتها الأمنية دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي في شؤونها الداخلية. ذلك ما يفسر الخطوة التي قامت بها الجزائر بتحسين علاقاتها مع موريتانيا بعد مرحلة من الفتور في العلاقات بينهما، و تجاوزها للخلافات مع مالي بعد أن قامت هذه الأخيرة بإطلاق سراح عدد من عناصر القاعدة، ومبادلتهم بالرهينة الفرنسي "بيير كامات."

ثانيا– المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقياCEDEAO:

تعتبر الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا **إيكواس** بمثابة آلية مؤسساتية لدعم جهود التعاون التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، و قد تأسست المجموعة رسميا سنة 1975 من خلال معاهدة لاغوس بنيجيريا، و التي عدلت فيما بعد في كوتونو سنة 1993 بهدف دعم التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة في العديد من المجالات الصناعية، الزارعية، الإتصالات، الطاقة و النقل، و كذا تطوير المنظومة الإجتماعية لدول المنطقة.

و تضم الجماعة خمسة عشرة دولة هي بنين، بوركينافاسو، توغو، سيارليون، السنغال، نيجيريا النيجر، مالي، ليبيريا، غينيا بيساو، غانا، غامبيا، كوت ديفوار و جمهورية الرأس الأخضر. و قد سبق

[1] Laurence aida **ammour: l'Algérie et les crises régionales: entre velléités hégémoniques et repli sur soi**, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIPS

أن عرفت دول المنطقة محاولات للتعاون في المجال الإقتصادي و المالي، حيث أسست سنة 1962 الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي يضم سبعة دول، و يضم بنك مركزي و جهاز مشترك لإصدار النقود. و قد انبثق عنه بنك التنمية لغرب إفريقيا سنة 1983، ليتم دمجه فيما بعد ضمن أجهزة المجموعة سنة 1993، كما أسست الدول السبعة المشكلة للإتحاد النقدي كمحاولة أخرى للإتحاد الجمركي و الإقتصادي لدول غرب إفريقيا سنة 1966 بهدف تطوير العلاقات التجارية. غير أن كل المحاولات فشلت في إيجاد آلية للتعاون بين دول المنطقة، ذلك ما سرع قيام الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.

1- أهداف ومبادئ الجماعة :

1- أ- الأهداف : يبلغ حجم إقتصاد الجماعة حوالي240 مليار دولار، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 78 مليون نسمة، لذلك سعى قادة دولها للبحث عن سبل للتعاون من خلال :

- التنسيق بين السياسات الصناعية والزارعية لدول الجماعة.
- إنشاء صندوق للتنمية والتعاون الإقتصادي.
- تشجيع العلاقات وتعزيز تبادل المعلومات.
- تعزيز التنمية المناطقية بين دول الجماعة خاصة الساحلية والجزرية منها.
- وضع قوانين لتشجيع الإستثمار بين الدول الأعضاء.
- تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص وباقي القطاعات في المجال الإقتصادي.
- إنشاء وحدة إقتصادية من خلال إعتماد سياسات مشتركة في المجال الإقتصادي والمالي.

بالإضافة إلى تحرير عمليات تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، إعتماد تعريفة جمركية مشتركة و تحرير التجارة لإقامة سوق مشتركة بين دول أعضاء الجماعة.

1- ب - المبادئ: من بين المبادئ التي تأسست لأجلها الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا نجد:

- ضرورة العدل و الإنصاف في توزيع تكاليف و فوائد عملية التعاون و التكامل الإقتصادي بين دول الجماعة.
- تعزيز مبادئ الحكم الراشد و الديمقارطية لدى دول المنظمة.
- ضرورة الإعتراف و الإحترام لجميع المبادئ التي تقوم عليها الجماعة.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان و المواطن وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
- التسوية السلمية للنازعات بين أعضاء الجماعة.

– الحفاظ على الأمن و السلم و الإستقرار من خلال بناء علاقات حسن الجوار.

و غيرها من المبادئ التي تصب في مجملها في تعزيز التعاون و العمل على إنهاء الأزمات و النزاعات بين دول أعضاء الجماعة و تعزيز الديمقراطية و الحكم الرشيد.

1- جـ - مؤسسات ووكالات الجماعة:

1-ج-1 - المؤسسات:

تضم الجماعة في بنائها الهيكلي مجموعة من المؤسسات تتقاسم الأدوار و الإختصاصت بينها و هي:

1-ج-1 **– 1- هيئة رؤساء الدول والحكومات :** و تعتبر أعلى سلطة مهمتها الرقابة و التوجيه العام للجماعة بهدف تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها، تجتمع مرة في السنة في دورتها العادية، كما يمكن أن تجتمع في دوارت إستثنائية بناءا على طلب أحد الأعضاء.

1-ج-1 **– 2- مجلس الوزراء:** و يضم كل وزارء خارجية الدول الأعضاء، و من مهامه تقديم توصيات إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات و اصدار توجيهات، إعتماد النظام الأساسي للموظفين. يجتمع مرتين في السنة، كما يمكن أن ينعقد في دورة إستثنائية بطلب من أحد الأعضاء.

1-ج-1 **– 3- المجلس الإقتصادي والإجتماعي: له** دور إستشاري، و يضم مختلف ممثلي النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية لدول المجموعة .

1-ج-1 **– 4- البرلمان :** ويعتبر مؤسسة جديدة تم إستحداثة بين مؤسسات الجماعة.

1-ج-1 **– 5-محكمة العدل:** تعتبر من بين المؤسسات المستحدثة في الجماعة تهدف إلى الفصل في مختلف القضايا التي تعرض عليها، كما تقدم إستشارت قانونية لباقي المؤسسات التابعة للدول الأعضاء وتمارس مهامها بإستقلالية

1-ج-1 **– 6- الأمانة التنفيذية** : وهي بمثابة الجهاز الإداري للجماعة ومن مهامها نجد:

– التنسيق بين المشاريع و البرامج التابعة للجماعة.

– ضمان سير و تطبيق أحكام المعاهدات و البروتوكولات.

1-ج-1**– 7- بنك الإستثمار والتنمية** : و يهدف إلى المساهمة في عمليات التنمية من خلال 2003 يعتبر مؤسسة مالية مستحدثة سنة تمويل مختلف البرامج في شتى المجالات.

1-ج-2- الوكالات:

تضم الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا العديد من الوكالات المتخصصة في العديد من المجالات منها :

- منظمة الصحة لغرب إفريقيا.
- الوكالة النقدية لغرب إفريقيا.
- مركز الشباب والرياضة والتنمية.
- وحدة ترشيد الموارد المائية.
- مركز الجماعة للتنمية بين الجنسين.
- مجمع الطاقة لمنظمة غرب إفريقيا.
- فريق عمل ما بين الحكومات لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب في غرب إفريقيا.

1-ج-3- آلية حفظ السلم والأمن في الإيكواس:

يتميز إقليم غرب إفريقيا بعدم الإستقرار و سيادة الإضطرابات والنزاعات الداخلية و البينية، حيث ولد ذلك تحدي لجماعة الإيكواس، فالتعاون الإقتصادي من شانه يعود بالفائدة على الدول كما يحتاج بالضرورة إلى بيئة مستقرة، لذلك من الضروري وضع آليات لحفظ السلام و الأمن و الإستقارر بهدف منع الإعتداء و استخدام القوة بين الدول الأعضاء. فقد عمد قادة الجماعة إلى وضع آلية للأمن الجماعي سنة 1999 أطلق عليها إسم آلية منع الصارع و حفظ السلم و الأمن بهدف:

- منع، إدارة وحل النازعات الداخلية وفق المادة 46 من البروتوكول المؤسس.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجال منع الصراع الإنذار المبكر حفظ السلم و محاربة الإرهاب عبر التراب الوطني و غيرها من المجالات.
- دعم السلام والأمن و الإستقرار داخل الجماعة.

وتضم آلية منع وِ إدارة وحل الصراع و حفظ السلم و الأمن مجموعة من المؤسسات هي:

1-ج-3-1- هيئة رؤساء الدول والحكومات: و هي أعلى سلطة تقوم بمهام الرقابة و التوجيه كما أسلفنا الذكر.

1-ج-3-2- مجلس الوساطة و الامن:

يتشكل أساسا من تسعة دول أعضاء في الجماعة، ومن مهامه إصدار القرارات اللازمة في مختلف القضايا المتعلقة بالسلم و الأمن داخل الجماعة. كما يقوم بتنفيذ كل السياسات الهادفة إلى منع

النازعات و حلها وحفظ السلم و الأمن، إضافة إلى إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل و نشر القوات العسكرية و الموفقة على سلطاتها و صلاحياتها.

1-ج-3-3- السكريتاريا التنفيذية:

يرأسها السكرتير التنفيذي يملك صلاحيات واسعة في مجال الأعمال التي من شانها تمنع النزاعات وإدارتها وحفظ السلم والأمن.

1-ج-3- 4- لجنة الدفاع والأمن:

تتكون أساسا من وازرة للدفاع والداخلية وخبراء من الوازارت الخارجية للدول الأعضاء، ومن مهامها تشكيل و تفويض قوات حفظ السلام و تحديد صلاحياتها، بالإضافة إلى تعيين قائد قوات حفظ السلام.

1-ج-3- 5- مجلس الشيوخ:

يتكون من مختلف شرائح المجتمع من قادة سياسيين وزعماء دينيين وغيرهم، حيث ينوبون عن الجماعة في شكل وسطاء و مصلحين في النازعات الداخلية و البينية.

1-ج-3- 6- مجموعة الإيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار.

تتشكل من وحدات عسكرية متعددة المهام لمراقبة وقف إطلاق النار، حفظ السلام، التدخل وفرض العقوبات على أطراف النازع بالإضافة إلى إمكانية الإنتشار الوقائي، حدوث كوارث إنسانية ومحاربة أنشطة الجريمة المنظمة. كما نص البروتوكول المتعلق بآلية منع النازعات، إدارتها، حلها وحفظ السلم والأمن لسنة 1999 على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر يحوي مركز للمارقبة ونقاط للمراقبة. و قد حدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها آلية منع النزاعات وهي بالأساس[1]:

- حالة وقوع عدوان على إحدى الدول الأعضاء.
- حالة وجود نازع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.
- حالات الصارع الداخلي المفضي إلى كارثة إنسانية.
- حالات تهديد أمن المنطقة.
- حالات إنتهاك صريح لحقوق الإنسان.
- إسقاط حكومة ما ُمنتَخبة ديموقراطيا .

[1]- ماهاري تادلي مارو: **بعثة الدعم لمالي- التدخل العسكري اولا و العمل السياسي ثانيا**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.

كما وقعت الجماعة على بروتوكول متضمن للديمقراطية و الحكم الراشد، حيث يتعتبر مكمِّلا لبروتوكول آلية منع النازعات باعتبارها عنصر هام في حفظ السلم و الأمن في المنطقة.

1-ج-4- الإتحاد الإفريقي (UE):

يحدد القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في ديباجة ثلاثة و ثلاثون مادة، وقد ظهر إلى الوجود في قمة لوزاكا المنعقدة في جويلية 2001[1]. حيث قام على هيكل منظمة الوحدة الإفريقية، و قد تنوعت الأهداف التي من أجلها تأسس المجلس كما جاء في ميثاقه التأسيسي، فمنها مالها صلة مباشرة بالمجال الإقتصادي، ومنها ما له صلة بمجالات أخرى سياسية، أمنية، ثقافية..إلخ.

وقد حددت المادة الخامسة من معاهدة الإتحاد أجهزة الإتحاد الإفريقي كما يلي:[2]

1-ج-4-1- **مؤتمر الإتحاد:** وهو بمثابة الجهاز الأعلى ورئاسة المؤتمر، يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المتعمدين، وتدوم رئاسته مدة سنة واحدة من خلال المشاورت بين الدول الأعضاء.

1-ج-4-2- **المجلس التنفيذي:** يتكون أساسا من وزارء خارجية الدول الأعضاء، أو أي سلطات تعينها ينسق و يتخذ 13 حكومات هذه الدول، وقد حددت إختصاصاته في المادة القارارت بشأن السياسات ذات الشأن المشترك بالنسبة للدول الأعضاء في شتى الميادين.

1-ج-4-3- **برلمان عموم إفريقيا:** و يعتبر كضمان لمشاركة جميع شعوب إفريقيا في تنمية وتكامل القارة في تقديم توصيات تتعلق بتعزيز المؤسسات و الثقافة الديموقراطية، تقوية الحكم الراشد و احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون.

1-ج-4-4- **محكمة العدل الإفريقية:** تعتبر الأداة القضائية للحسم في النازعات الحدودية التي تنشأ بين الدول الأعضاء كما تختص بالنازعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهذا بعد دمجها في المحكمة الإفريقية لحقوق الانسان عام 2004م .

1-ج-4-5- **اللجنة:** و هي بمثابة أمانة الإتحاد الإفريقي.

---

[1]-جمال عبد الناصر: **التنظيم الدولي- النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر 2006، ص 307.

[2]-نفس المرجع السابق، ص 311.

1-ج-4-6- **لجنة الممثلين الدائمين:** تتألف من الممثلين الدائمين و غيرهم من مفوضي الدول الأعضاء.

1-ج-4-7- **المجلس الإقتصادي والإجتماعي:** حددت مهامه في المادة 22 من القانون التأسيسي للإتحاد، حيث يعد بمثابة هيئة إستشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية و الإجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد، كما يقوم المؤتمر بتحديد مهامه وسلطاته وتشكيله و تنظيمه.

1-ج-4-7- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي ذكرت في المادة في المادة 19 من القانون التاسيسي و هي :

المصرف المركزي الإفريقي .

صندوق النقد الإفريقي -المصرف الإفريقي للإستثمار.[1]

1-ج-4-8- **اللجان الفنية المتخصصة:**

تتكون من سبع لجان منها لجنة الإقتصاد الريفي، لجنة التجارة، لجنة الشؤون المالية والنقدية، لجنة النقل، لجنة الشؤون المالية و النقدية، لجنة المواصلات، لجنة التجارة و الجمارك، لجنة الصناعة و لجنة الطاقة و الموارد الطبيعية، و تتألف هذه اللجان من الوزارء و الإطارات المسؤولة عن القطاع المعني.

1-ج-4-9- **مجلس السلم والأمن الإفريقي:** نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس جهاز على طبيعته، بإعتباره جهاز دائم لصنع القرارات فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي[2] . حيث يكون ترتيبا من ترتيبات الأمن الجماعي و الإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة في الأوقات المناسبة لأوضاع النازعات و الأزمات في إفريقيا. ويتشكل مجلس السلم و الأمن من 15 عضوا يتم انتخابهم على أساس الحقوق المتساوية, 10 منهم يتم انتخابهم سنتين و 05 يتم إنتخابهم لفترة ثلاثة سنوات لضمان الإستمارارية، كما يؤخد بعين الإعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب.[3]

---

[1] -نفس المرجع السابق، ص 316.

[2] -محمد هبة علي أحطيبة" **دور مجلس السلم و الأمن الافريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا**"،(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية)، عدد 03،2011، ص632.

[3] _جمال عبد الناص مانع: مرجع سابق، ص 317.

أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي:

لقد حددت المادة الثالثة من بروتوكول المجلس أهدافه التي أسس من أجلها، ويمكن أن نلخصها كالتالي :

- تعزيز الأمن والسلا م و الإستقرار في إفريقيا.
- ترقب ومنع النازعات بين أعضاء الإتحاد، والعمل على إحلال السلم في حالة وقوعها.
- وضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد الإفريقي.
- مكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه وشتى أنواعه.

أما المبادئ التي يقوم عليها بروتوكول المجلس فهي المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي و ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- التسوية السلمية للنازعات و الخلافات بين الدول الأعضاء أو داخلها.
- الإستجابة المبكرة للأزمات و النازعات للحيلولة دون تفاقمها.
- احترام سيادة و وحدة أراضي الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في الأوضاع الخطيرة كجرائم الحرب و الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية طبقا للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد.[1]

مهام المجلس:

لقد أقرت المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي مهام مجلس السلم و الأمن الإفريقي في المجالات التالية :

- تعزيز السلم و الأمن في إفريقيا.
- الدبلوماسية الوقائية و الإنذار المبكر للأزمات و الخلافات.
- صنع السلام ودعمه والتدخل وفقا لما جاءت به المادة الرابعة.

ويقوم المجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية بـ :

- إقرار طرق التدخل في أي دولة عضو أثناء الأزمات و الخلافات.
- فرض عقوبات عندما يحدث تغير غير دستوري للحكومات في أي دولة عضو.

[1]- محمد هبة علي احطيبة، مرجع سابق، ص 633.

– مكافحة الإرهاب الدولي بمختلف صفاته وأشكاله:

آليات المجلس :

نّصت المواد 11، 12، 13 و21 من برتوكول المجلس على أربع آليات، والتي تعتبر جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس وهي على النحو التالي:[1]

هيئة الحكاء، نظام الإنذار المبكر، القوة الإفريقية الإقليمية الجاهزة وصندوق السلم.

[1] –نفس المرجع، ص 635.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق ذكره ضمن مباحث هذا الفصل، و الوقوف المعمق على واقع منطقة الساحل الإفريقي بما تعرفه من توترات مست مختلف المجالات الأمنية،الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة بالنسبة للجزائر لما لها من تأثيرات مباشرة على أمنها القومي، خاصة مع انفجار مشكل الطوارق. وهذا ما اخذ بصناع القرار في الجزائر إلى رسم سياسة أمنية محكمة من أجل الحفاظ على أمنها الداخلي بصفة خاصة، وعلى أمن واستقرار المنطقة بصفة عامة، حيث اعتمدت الجزائر في تصورها الأمني على أفرقة الحلول من خلال:

1- العمل الجماعي المشترك من خلال وضع خطة دفاعية مشتركة للدفاع عن المنطقة من مختلف الأخطار وتفادي المظلة الأجنبية.

2- العمل الإقليمي و الجهوي، وذلك في إطار المنظمات الإقليمية من أجل إيجاد حلول للخروج من الأزمة في شمال مالي ومنطقة الساحل الإفريقي.

3- الإعتماد على المفهوم الشامل للأمن، حيث برزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية.

الفصل الثالث:

دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة أزمة مالي 2015/2010

تمهيد

دفعت التراكمات التاريخية في شمال مالي وبالنظر إلى مختلف الحلقات الدراماتيكية التي مرت بها ضمن جولات النزاع التي عرفها في إطار ما يعرف بمشكل الطوارق، إلى أن نقف في البداية عند تاريخ هذا الإقليم من جهة، ومعرفة حيثيات نزاع الطوارق و انعكاساته الإقليمية من جهة أخرى.

المبحث الأول: الأزمة المالية 2010-2015

أولا- لمحة حول دولة مالي:

جمهورية مالي دولة غير ساحلية في غرب إفريقيا، تحدها الجزائر شمالا، النيجر شرقا، بوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب، غينيا من الغرب والجنوب، والسنغال و موريتانيا غربا. تزيد مساحتها عن 1.240.000 كيلومتر مربع، و يبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة، وعاصمتها باماكو. تتكون مالي من ثماني مناطق، كما تصل حدودها الشمالية إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش أغلبية السكان فيعبرها نهري النيجر والسنغال، كما يتمحور التركيز الإقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك وبعض الموارد الطبيعية كالذهب، اليورانيوم والملح.[1]

الخريطة رقم 02: تبين إقليم دولة مالي و حدودها

Source. http://www.tetouan24.com/news.php ?extend.2311

تجدر الإشارة أنه في القرن التاسع عشر إحتل الفرنسيون هذه المنطقة حيث سميت بالسودان الفرنسية عام1904 ، وفي عام 1920 أصبحت جزءا من الإتحاد الفرنسي، لتستقل بعدها كل من الجمهورية

[1]- وكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح يوم 2017/04/05، على الرابط :
http://ar.wikipedia.org/wiki

السودانية والسنغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فيدرالية مالي، وعندما إنسحبت السنغال بعد ذلك بشهور قليلة، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية إلي مالي.

في أواخر الستينيات قام الجيش بانقلاب العسكري بزعامة الملازم موسى تراوري عندما تدهورت الأحوال الإقتصادية، و أزاح كايتا من السلطة. وفي عام 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة تراوري.

قامت مالي بتمتين علاقاتها مع العالم الغربي في أواخر الثمانينات، حيث إنتهجت في المجال الاقتصادي سياسات السوق الحرة و الخوصصة، وفي عام 1991 تم إنهاء الحكم الديكتاتوري بحكومة انتقالية. في عام 1992 تم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس **الفاكوناري** الذي تم إعادة انتخابه عام 1997 [1].

في سنة 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس **امادو توماني توري** وأعيد انتخابه سنة 2007، حيث شهدت هذه الفترة تفشي الفساد الذي أضعف مؤسسات الدولة، و قوض الثقة الشعبية في النظام السياسي، و فتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإرهابية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة. فقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الايدز، السل[2]، الملاريا منحتين إلى مالي و إنهاء الثالثة في عام 2010 دليلا واضحا علي القلق المتزايد بشان الفساد الذي كان ينخر جسم النظام المالي، لتتم الإطاحة به في تجدد النزاع مطلع 2012.

يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجدرة، فمنذ استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي مطلع الستينيات لم تستطع السلطة المركزية من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة والثورية التي تطفو على السطح السياسي في مالي، وهو مايجعلنا نصنف النزاع على أنه يدرج ضمن النزاعات المجمدة التي استعصى علاجها بإيجاد حل نهائي لها[3].

ثانيا- جولات تمرد الطوارق بمالي قبل 2010:

---

[1] -ويكيبيديا، مرجع السابق.

[2] - فريدوم اونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الافرقي في ازمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات قطر 2013 ، ص 04.

[3] مصطفي صايج: **الجزائر والامن الجهوي- التسوية الديبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي** ملتقي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، يومي 23،24 نوفمبر 2014.

كانت للطوارق جولات تمرد متكررة على إمتداد العقود الخمسة الأولى من إستقلال مالي فقد شهدت الفترة مابين عامي 2009/1990 أكبر عددا من محاولة تمرد، وهذا راجع بالأساس إلى عاملين رئيسيين هما التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين إقليمي مالي (الشمال و الجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أوعلى الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحا من الجنوب. وكذلك التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الإستقلال، ما عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال التى أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات و القبائل. فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ إستقلال البلاد في عام1960 [1].

لم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة، لتتجاوز حدود الانتماءات الاثنية و القبلية[2].

الخريطة رقم 03: توضح أماكن تواجد الطوارق

المصدر: قوي بوحنية، <u>الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي</u>.مركز الجزيرة للدراسات: تقارير، الجزائر، 2012.

[1] –سيد يباب: طوارق الفضاء الصحراوي بين الهوية و التهميش، متاح يوم 2017/04/12 علي الرابط: http://www.alarabia.net/articles/2012/03/02/198274.html20/04/2013.

[2] –ظريف شاكر: **<u>البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات</u>**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008– 2009، ص 54 .

على الرغم من أنه لا يمكن إعطاء رقم دقيق عن عدد الطوارق، لكن التقديرات تذهب إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 مليون نسمة, 85 بالمائة منهم في مالي والنيجر، وتتوزع البقية بين الجزائر ليبيا وبوركينافاسو. كما تذهب التقديرات نفسها إلى أنهم يشكلون حوالي 10 إلى 20 بالمائة من إجمالي سكان كل من النيجر ومالي.

وفي المقابل ثمة مصادر أخرى ترى بأن عددهم يناهز 5.5 مليون نسمة، يوجد معظمهم في مناطق صحراوية تمتد من الجنوب الليبي حتى شمال مالي و جنوب الجزائر[1].

في ظل هذا الواقع إنقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين، تمثل الموقف الأول في رفض واقعهم المقسم، ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف ثان مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم و الإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود، ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاته التي تتساير مع التقلبات المناخية ومنذ ذلك الوقت و علاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر[2].هذا و تجدر الإشارة إلى تلك العلاقات المتوترة التى لم تكن وليدة الساعة بل كانت متزامنة مع الإستعمار الفرنسي للمنطقة واشتدت جذوتها و أخذت في الظهور بعيد الاستقلال (1959-1964). و يوضح الجدول التالي أبرز جولات التمرد السابقة.

الجدول رقم 02: فصول التمرد الطارقي في مالي منذ الاستقلال إلي 2009

التمرد	الفترة الزمانية	طريقة النزاع	أطراف التسوية	الطرف المعني بالتمرد
الأول	من 1959 إلى 1964	عسكريا	دعمالجزائر و المغرب للحكومة المالية	نظام موديبو كايتا

[1] -احمد علو: الطوارق، مجلة الجيش، العدد 334. على الرابط:
http://www.lebarmy.gove.lb.ar.news/?31659.VUEvReGVO6Q. متاح يوم 2016/03/25.

[2] - قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية اتجاه الثورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، ص03.

الثاني	من 1990 الى 1996	اتفاق سلام"تمنراست"1991 ملحقات الميثاق الوطني.	الجزائر	نظام موسي طراوري جويلية
الثالث	ماي 2006–جويلية 2006	اتفاق سلام 2006 بروتوكول تفاهم 2008	–الجزائر –طرابلس ليبيا	هجوم على مركز عسكري "كيدال"

المصدر: الباحث بتصرف

ثالثا– التمرد الطارقي 2009–2012:

إختلف هذا التمرد عن سابقيه من أوجه عدة أهمها:[1]

1– أن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية، ومجموعات إسلامية متطرفة متعددة (مالية، نيجيرية، موريتانية، جزائرية) نشطت في مناطق الطوارق، و استطاعت إستمالت بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها و استفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب الطوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه.

2– إن جميع إتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، كانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر قد استنفذت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي.

3– جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومة المالية في أضعف حالاتها، ففي عشرين مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، وفي 22 مارس أطاح إنقلاب عسكري بالرئيس مادو توماني توري. أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية باماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية و الإنقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة[2].

بالعودة قليلا إلى الوراء، فقد كانت الأحداث التي شهدها عام 2010 بمثابة إرهاصات تنبأ بقدوم تلك العاصفة و ذلك من جهتين:

[1]– المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات: ازمة مالي والتدخل الخارجي، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a/2d7c/48cf/acab/40491fdof9ad.

[2] –نفس المرجع.

أولهما: إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) رسميا بمدينة تمنراست في 20 أفريل 2010 من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة لدول الأعضاء المتشكلة من: الجزائر موريتانيا، مالي النيجر، حيث تعمل على التدخل في المنطقة الممتدة عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم و عمق 933 كم، ما يغطي المناطق الحدودية للدول الأربعة كما هو موضح أسفله في الخريطة

الخريطة رقم 04: توضح مجال المنطقة المشتركة العملياتية.

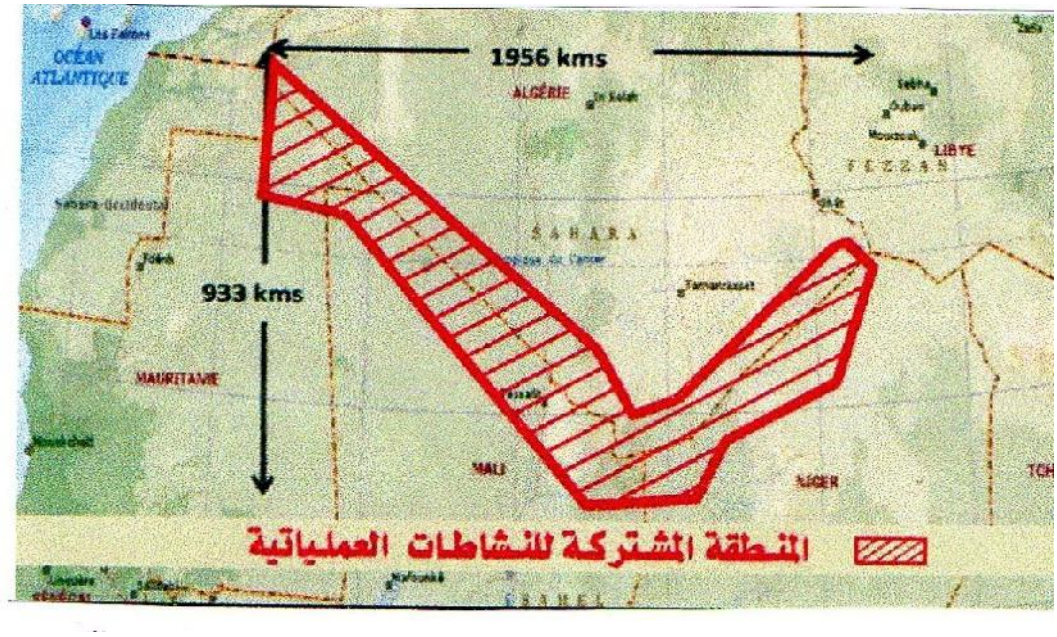

أما في 2011 فقد أصبحت تسمى ب "دول الميدان"، إلا أن المجموعة عرفت توسعا في نطاقها ليشمل بالإظافة إلى الدول الأربع كل من ليبيا و التشاد و بوركينا فاسو.

رابعا– تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد:

تم يوم 1 نوفمبر 2010 في مدينة تيمبكتو، وجاء في بيانها التأسيسي أن الحركة" تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلى الأهداف المشروعة واسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة لامة الطوارق"[1]. لتظم مناطق كيدال، غاو، و تمبكتومعلنة ثلاثة أشهر فقط قبيل الإنتخابات الرئاسية في مالي التي كان مزمعا عقدها في– 2012– معلنة تمردها ضد الحكومة المركزية وتأسيس إقليم ازواد المستقل.

[1] –نفس المرجع.

هذا وترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا لها، وهي:

1- المجندون الماليون و النيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة معمر القذافي و كانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في 03/اكتوبر 2011، واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم بدمجهم في الجيش النظامي المالي[1].

2- المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "**إبراهيم اغ باهانغا**" قبل موته سواء الذين انظموا إلى الجيش النظامي المالي تطبيقا لإتفاقات السلام و ملحقاتها، والذين هربوا عند إندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكو بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006.

و ينحدر غالبية زعماء و مجندي هذه الحركات من قبيلة " ايفوغاس" وهي قبيلة ترقية قليلة العدد و لكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا[2].

3- حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن " إياد اغ غالي" أقدم وابرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل " اغ باهانغا"و مقتل القائد " بركة شيخ" العضو في التحالف الديمقراطي ل 23 ماي من اجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق.

وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيلة إنها سعي من الرئيس المالي توماني توري لإبعاد اغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة "بالتخريبية". وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الاخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة للالتقاء مصالح الطرفين لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

---

[1] -الحاج ولد ابراهيم، ازمة شمال مالي- **انفجار الداخل و تداعيات الاقليم، مركز الجزيرة للدراسات**، قطر 2012، ص03 تاريخ التصفح 2016/04/15 على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.html.

[2] -محمد الامين ابن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الامنية في مالي**، المركز الدموقراطي العربي، تاريخ التصفح:2017/03/15 على الرابط:8205=democraticac.de/?p//

4- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ودوره توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط في هذا الصراع رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول اروبا علي نفي أي صلة له لتنظيم القاعدة.

5- وهو طرف يتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان مالي[1].

خامسا- أطراف النزاع الطارقي - المالي 2012

1- **أطراف داخل السلطة** وتشمل:

- الحكومة المركزية في باماكو جناح " تومانوتوري"Tomano touré و"ديانكوندا تراوري" Dioncounda Traouré.

- الجيش المالي المتمرد بقيادة " أمادو هيا سانجو" .Amado Haya sanogo

2- المعارضة المسلحة:

2-1-أطراف محلية: وتشمل:

- الحركة الوطنية لتحرير أزواد .Mouvement national de libération de l'Azawad

- حركة أنصار الدين.

- ميليشيات مختلطة.

2-2- أطراف إقليمية:

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI)

-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا Le mouvement pour l'unicité et le jihad en afrique de l'ouest (Mujao)

- كتيبة الموقعون بالدماء La katiba el-Mouakaoun Bidima [2].

2-3- أطراف خارجية: وتشمل:

- هيئة الأمم المتحدة.

1- الحاج ولد ابراهيم، مرجع سابق، ص04.

[2]- Christophe Car marans, **Mali : les principaux acteurs de la crise**, sur net le 14/04/2017 : http://www.rfi.fr/afrique/20121212- mali-repère.

– الإتحاد الإفريقي.

– المجوعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.ECOWAS من خلال جيش مختلط بالإظافة إلى وسيط المجموعة في نزاع مالي " بليز كومبواري".

– الحكومة الفرنسية من خلال إرسال قوات عسكرية.

سادسا– إنفجار و تداعيات التمرد الطارقي:

بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012، بعد 06 أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا، و قد كان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد خلال الفترة مابين جانفي – أفريل 2012. اجتاحت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالتنسيق مع جماعات إسلامية أخرى مناطق شاسعة من الشمال المالي، و تسارعت وتيرة الانتصارات العسكرية للحركة بعد الانقلاب الذي أطاح بتوري في 22 مارس 2012، وفي 06 من أفريل 2012 أعلنت الحركة رسميا استقلال "أزواد". لكن المؤشر توجه إلى الإنحدار، فسرعان ما فقدت هذه الحركة السيطرة السياسية والعسكرية في المنطقة سرعان ما تم تهميش الحركة العلمانية من قبل الإسلاميين الذين لا يأبهون لتطلعاتها لإقامة وطن مستقل في إقليم "ازواد"، بل ينصب شغلهم الشاغل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بصرامة.

بعد هزيمة الحركة في معارك بتمبكتو، كيدال، غاو، و أماكن أخرى، أعلن أنصار الدين وحلفاؤهم في 22 جوان 2012 سيطرتهم على كل الشمال المالي، وكانت حركة أنصار الدين قد تأسست في أواخر عام 2011 من قبل الزعيم الطارقي المخضرم إياد اغ غالي الذي كان أحد زعماء التمرد في تسعينيات القرن الماضي، و الذي كان لسنوات عديدة شخصية محورية في سياسة المتمردين الطوارق[1].

سابعا– ردود فعل القوى الإقليمية و الدولية من الانقلاب:

طلب مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة بعودة الحكم الديمقراطي وعودة الحكومة المنتخبة بصورة فورية، وأوضح بيان صدر عن مجلس الأمن، بعضويته الكاملة أن "المجلس يعبر عن قلقه الشديد لإنعدام الأمن والتدهور السريع للوضع الإنساني في منطقة الساحل". و أظاف البيان إن مجلس الأمن الدولي " يدين بأقوى العبارات إستيلاء عناصر من القوات المسلحة المالية على السلطة التي تتولاها حكومة منتخبة ديمقراطيا، ويدين الأفعال التي ارتكبها الجنود المتمردون.

أما مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي فقد وصف الوضع بأنه " نكسة كبيرة لمالي"، و قرر تعليق عضويتها في جميع مؤسساته، أما الإيكواس Economic Community of West

[1] –فريدوم اونوها، نفس المرجع السابق، ص05.

States African قرر تعليق عضوية مالي كما قررت إرسال رؤساء 05 دول (ساحل العاج بوركينافاسو، بينين، النيجر وليبيريا).

بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد كان موقفه نفس موقف الإتحاد الإفريقي، حيث قرر وقف كل معوناته التنموية إلى حين اتضاح الوضع الأمني وطالب بالعودة إلى الحكم الدستوري، يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي قررا وقف معوناتهم لدولة مالي إلى حين نهاية الأزمة[1].

وقد أجمع ممثلوا الإيكواس في اجتماع 11 نوفمبر 2011 لتشكيل قوة قوامها 33.000 ألف فرد لغرض إستعادة شمال مالي مواصلين مع ذلك المفاوضات مع المتمردين الإسلاميين رغم مطالبة حركة أنصار الدين بالحكم الذاتي و تطبيق الشريعة الإسلامية. وفي ذات السياق سمح مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2085 المعتمد بتاريخ 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات فرنسية إفريقية في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة ، و لم تتأخر القوات الفرنسة الإفريقية لتنفيذ القرار، حيث نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات القصف ضد المجموعات الإسلامية المتطرفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جافني 2013، وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي، شاركت معها وحدات الجيش المالي و قوات من دول المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا وصل عددها إلي 300جندي[2].

ففي أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي و بناء على طلب رسمي من الحكومة المالية الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة و ليس إنتقاصا من سيادتها ، و رغم الإدعاء الفرنسي بدحض مقاتلي تك الحركات ونجاح مختلف العمليات الجوية أو البرية، بعد سنين من إنطلاق حرب تطهير منطقة أزواد في شمال مالي من الجهاديين[3]. تأتي الهجمات الخاطفة التي قام بها عشرات المسلحين على بلدة "نامبلا" قرب الحدود مع موريتانيا في أقصى الغرب والتي إستهدفت معسكر للجيش المالي وأسفرت عن قتل عدد من الجنود وإختطاف آخرين ومصادرة كميات من الأسلحة والذخيرة ثم تلتها بعد ذلك عملية إجتياح أخرى خاطفة وسريعة نفذتها نفس المجموعة المسلحة على بلدة "تنغو" بولاية "موبتي" في الوسط الغربي من مالي، في وقت كان ولي الولاية موجودا في القرية محاطا بتعزيزات أمنية كبيرة، و قد نجى بأعجوبة من الوقوع قي قبضة المهاجمين، كل ذلك يأتي بالتزامن مع هجمات متكررة و متلاحقة، إستهدفت قوات حفظ السلام الدولية في مالي"المنيسما" في منطقة أزواد،

[1] –محمد الامين ابن عائشة، مرجع سابق.

[2] – فريدوم اونوها، نفس المرجع السابق، ص 7.

[3] – محمد الامين بن عائشة، مرجع سابق.

أدت إلى مقتل عدد من الجنود النيجريين و السنغاليين و التشاديين، و قد تركزت تلك الهجمات في مدن بلدات متفرقة من بينها "اسنوغ" و " مانيكا" و "بوريم" و "كيدال" و "اغلهو" و غيرها، و هي الهجمات التي تبناها تنظيم "المرابطون" بقيادة الجزائري المختار بن المختار الملقب "بلعور" إضافة إلى "جماعة أنصار الدين"، و تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي[1].

إضافة إلى إقدام كتيبة الملثمين–أو من يطلقون على أنفسهم " الموقعين بالدم" بشن هجوم على محطة ضخ الغاز في عين امناس النفطية في تغنتورين بولاية إليزي الأمر الذي أدخل الجزائر بقوة على خط الوساطة لحلحلة أبعاد النزاع كما سنرى لاحقا.

المبحث الثاني: التدابير الأمنية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية:

إن تضافر التداعيات السالفة الذكر مع ما أفرزته من إرهاصات نقل عدوى التفكك الإثني، و سعي الجماعات الإرهابية إلى تهديد مختلف المصالح الحيوية على الحدود الجنوبية الجزائرية دفع بالجزائر إلى سلوك مسار مقارباتي أمني خاص لحماية حدودها، ومساعدة دول الجوار في إطار مبادئ حسن الجوار المتعارف عليها. و في هذا السياق نذكر محددات العقيدة الأمنية الجزائرية تم نتطرق إلى الجهود الدبلوماسية في إطار المقاربة الجزائرية لحلحلة أزمة الفرقاء في مالي.

أولا– محددات العقيدة الأمنية الجزائرية:

تعبر العقيدة الأمنية لأي دولة يقصد بها مجموع الآراء والإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة أمنها، على هذا الأساس تتبنى الدول تلك العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع مختلف التحديات والقضايا التي تواجهها، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة و صناع القرار فيها كما يمكن أن تأخذ صيغة إديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات و الرؤى[2].

[1] – محمد محمود ابو المعاني، شمال مالي– **بؤرة للتوتر العرقي– القبلي في لبوس سياسي**، مركز الجزيرة للدراسات 2015، ص03.

[2] – صالح زياني، **مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات والتحول**، ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، يومي 23, 24، نوفمبر 2014.

على هذا الأساس تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على محددات ثلاث هي: المحدد التاريخي، المحدد الجغرافي، و المحدد الإديولوجي.

1-**المحدد التاريخي:** بعد إحتلال فرنسا للجزائر عملت بكل الوسائل لطمس الشخصية والهوية الجزائرية إلا أن المقومات الشعبية أنجزت عملا معتبرا في تغذية العقيدة الجزائرية، حيث ساهمت هذه المقومات في بناء مجموعة من الأطر الذهنية التي تطورت شيئا فشيئا إلى جانب النشاط السياسي وإتخاذ قرار العمل المسلح بعد أحداث 08 ماي[1]1945.

2- المحدد الجغرافي: تعد الجغرافيا عاملا محددا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي- البعد المتوسطي- البعد الإفريقي، هذه الأبعاد أوجدت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على إعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001[2].

3-المحدد الإديولوجي: ظل البعد الإديولوجي أحد مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للإستقلال، فقد مثلت الإشتراكية بمبادئها المضادة للإستغلال والإستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية لعدة عقود، كما كان لخيار الحزب الواحد وإقتداءا بعدة تجارب أخذت بها العديد من الدول، هذا ما أدى بالمحدد الإديولوجي بلعب دور كبير في بلورة هذه العقيدة .

إنه و بحسب هذه الإديولوجية تم النظر إلى جبهة التحرير الوطني على أنها وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الإنشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، وعليه أكدت المواثيق الوطني1964 ،1976، 1986، هي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك. إن الإشتراكية كنظام و إيدولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل لتحقيق الإستقلال التام والقضاء على الإستغلال[3]. لقد رسمت الإديولوجية الإشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ

---

[1] -عبد الكريم با اسماعيل، **العقيدة العسكرية الجزائرية، بين المحددات القانونية والتحديات الامنية الجديدة**، ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، يومي 23، 24 نوفمبر 2014.

[2] - سفيان منصوري، مرجع سابق، ص109.

[3] -الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الاديولوجي و الممارسة السياسية**، (ج1) دار هومة، الجزائر 2007، ص 105

الإستقلال ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم، نصرة القضية الفلسطينية، دعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، و كذلك الإستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية[1].

نصل مما سبق إن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الإستقلال التام إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة، ونشير هنا أن شكل مختلف التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه العقيدة ويبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو إنها إنتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن، وهو الأمن اللين وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا و التي يشهدها العالم كذلك خلال العقدين الآخرين.[2]

ثانيا– الجهود الجزائرية لحل أزمة مالي:

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2015/2010 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية و الجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، ولهذا تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة اتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى مالي وموريتانيا.

إن موقع الجزائر الممتد في الصحراء التي تشغل الحيز الأكبر من مساحتها و وقوعها في نقطة تقاطع بين شمال ووسط إفريقيا و إطلالها بحدود جد طويلة على شاطئ الساحل الإفريقي الذي يحتوي على جميع بذور النزاعات الموجودة في إفريقيا، و هذا ما يجعل الأمن القومي الجزائري منكشفا من هذه الجهة خاصة مع تسارع وتيرة التفاعلات التي تجري في المنطقة و التي سوف تؤثر بطريقة مباشرة على الوضع في الجزائر.

إن التطورات التي تفرزها هذه التفاعلات في كل مرة خاصة في ظل تدخل فواعل خارجية بمشاريع تؤثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري، فمنطقة الساحل ذات الخصوصية الجيو سياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسية الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف آليات و ميكانزمات هذا التحرك إتجاه منطقة حدودها تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا، غربا و جنوبا[3] .

---

[1] –صالح زياني، المرجع السابق.

2– نفس المرجع.

[3] –محمد الامين ابن عائشة، مرجع سابق، ص39.

إن أبرز الجهود التي قدمتها الجزائر في إطار الأزمة بمنطقة الساحل الإفريقي هي ترحيبها دائما بالجهود الدبلوماسية والسياسية لحل الأزمة، ولم ترحب بالتدخل العسكري. وقد ركزت دول الجوار على أن تتولى الجزائر تنسيق الجهود الرامية لحل الأزمة، وفوضتها في إدارة الحوار والسعي بين الأطراف لتقريب وجهات النظر بحكم أن الجزائر لها علاقة تاريخية بالطوارق، بالإظافة إلى دعمها منذ اندلاع أزمة الطوارق في تسعينيات القرن الماضي تفضيل التسوية السياسية مع بقاء مالي موحدة. وترى أن إستقرار المنطقة عامل حيوي لتأمين حدودها الجنوبية، وتشير بعض الدراسات الإستراتيجية في الشؤون الأمنية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها" الحالة المالية" و ذلك بعد إنقلاب أفريل 2012 الذي أدى إلى إعلان "كيان أزواد"، وما سينجر عنه لاحقا من أزمات ترتبط بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من إنتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على الوحدة الترابية نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية[1].

ومن أجل تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزمات، تحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها في كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الجيوسياسية ،الأمنية و الاقتصادية. فالموقع الجيو سياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا و أوروبا في الوقت نفسه، كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة، وفي حالة انكشاف أمني دائم. فالدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

إن الأزمة التي تعيشها دولة مالي تحتم على الجزائر إعادة قراءة الواقع الجيو سياسي الإفريقي بتصميم رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة وهي :

قمة مارس 2011 المنعقدة في الجزائر حاولت هذه الأخيرة وضع خارطة طريق، والتي جمعت سبع دول إفريقية معنية بالمنطقة، وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها دون الرضوخ للتدخلات أوالضغوطات الخارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الإستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع

[1]– قوي بوحنية، **الجزائر والهواجس الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2014.

التنموية مثل "مبادرة النيباد"، كانت الجزائر تدافع عن "النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الارهاب و الجريمة المنظمة.

تشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب 2006. إن هذه الجهود الثنائية و المتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول للتصدي لهذا الخطر العابر للقوميات، وفي الواقع فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد، ونجاح الدبلوماسية الجزائرية في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة و كافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة.[1]

قامت الجزائر منذ إندلاع الأزمة المالية الخيرة في جانفي 2012 بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها في النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، الذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال مالي تحت حجة إنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق. لكن في المقابل استقبال بعض الجرحي من المتمردين الطوارق، وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين وإن كان البعد الشعبي للطوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمردين فرصة أكثر للاستفادة من العمق الجزائري.

إن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي كان بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل، إذ من شانه إن يحول الجزائر إلى أفغانستان جديدة، وهي التي ظلت لعقود تمارس إستراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات الخارجية، إلا أنها لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، حيث دفعت الجزائر الثمن سريعا عبر أزمة إحتجاز الرهائن في منشاة الغاز "**بعين امناس**" جنوب الجزائر من قبل مجموعة إسلامية تابعة لتنظيم لقاعدة، وطالبت هذه الجماعات بوقف التدخل الفرنسي. لكن الرد الصارم والحاسم للجزائر في معالجة أزمة تيقنتورين يعبر عن رغبتها في منع تفاقم تداعيات التدخل الفرنسي على حسابها.[2]

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– محمد ثخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**.جريدة الرائد، يومية اخبارية وطنية، على الموقع التالي:
www.alraaed.com/ara/sujets-opénions-31020/-htmal.

المبحث الثالث:المبادرات الدبلوماسية الجزائرية

أصبح الوضع الأمني بالمنطقة يتميز بالتنامي المستمر للأعمال الإرهابية، خاصة منذ إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي كانت تنشط بالجزائر عن تأسيسها للقاعدة في المغرب الإسلامي هذا مدفع الدبلوماسية الجزائرية للتحرك و المبادرة للتعاون مع دول الساحل من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة ووضع حد لهذا التهديد الأمني المشترك الذي تشكله الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة على المنطقة.

تتمثل المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية المنطلق الأساسي للمبادرات التي طرحتها على دول الساحل:

1-**الاجتماع الوزاري التنسيقي لوزراء دول الساحل:** في الفترة مابين 16 و 17 مارس 2010، ويعد هذا الاجتماع الأرضية التي انطلقت منها هذه الدول من أجل بلورة رؤية مشتركة وجماعية، وأهمها الندوة الوزارية التنسيقية الأولى لدول منطقة الساحل وتركزت المبادرات الدبلوماسية الجزائرية من الاجتماع على ما يلي:[1]

1- ضرورة التعاون الإقليمي والثنائي:

يشكل التعاون الإقليمي والثنائي من منظور الدبلوماسية الجزائرية السبيل الوحيد لنشر الأمن و الاستقرار، وذلك انطلاقا من أنه لا يمكن لأي دولة على تحقيق ذلك بمفردها، وبالتالي لا بد من تنسيق السياسات والعمل بشكل جماعي وتتضح مساعي الدبلوماسية الجزائرية بهذا الشأن فيما يلي:

دعت الجزائر إلى تفعيل التعاون بكل أشكاله ضد الإرهاب في الساحل، فالمكافحة الفعالة تنبع من مقاربة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه الظاهرة على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي المنعقدة في 16-17 مارس 2010، فقد صرح وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي قائلا "ينبغي لنا أن نتحرك بكل حزم بتدابير ملموسة من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي و الدولي، التي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر"[2].

---

[1]- "وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الامني والتنمية"، الجزائر، جريدة المساء، 2010/03/16، متاح على الرابط: .www.djaeairess.com/elmassa

[2]- مكافحة الارهاب والاجرام في منطقة الساحل الافريقي: الجهود التي تبذلها الجزائر، مجلة الجيش، العدد 750، جانفي 2011، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، ص 38

في إطار اجتماع أعضاء لجنة الأركان المشتركة المنعقدة في باماكو 26-27 افريل 2011 جددت الجزائر موقفها في ما يتعلق بضرورة العمل المشترك، فمكافحة الإرهاب لا تتعلق بعمل كل دولة على حدى، و قد صرح الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري في كلمة ألقاها أثناء الاجتماع: " أن البلدان الأربعة التي تشكل لجنة الأركان العملياتية ليس من مصلحتها العمل بشكل منفرد، ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون جهوي لمجابهة المخاطر أيا كان مصدرها".

كما دعت الدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة وضع دول الساحل والجزائر إستراتيجية مشتركة لمواجهة تداعيات الوضع الأمني في الساحل، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من إنعكاسات تسرب أعداد هائلة من الأسلحة المتطورة، التي وقعت بين أيدي تجار السلاح غير الشرعيين والجماعات الإرهابية في المنطقة، إضافة إلى الإنفلات الأمني الذي يهدد حدودها المشتركة مع ليبيا.

وقد صرح رئيس أركان الجيش الجزائري قائلا: " الوقت الراهن يستدعي أكثر من الماضي التعاون المساعدة المتبادلة، والعمل المنسق لمكافحة الإرهاب، تحجيم كافة عوامل التخريب وعدم الاستقرار حين نتفادى عواقبها الوخيمة على بلداننا. و إن ذلك لن يكون ممكنا إلا بالوعي الجماعي لمصيرنا المشترك و مصلحتنا الجهوية التي بفضلها نضع أسس إستقرار دائم ونحد من بذور النزاعات التي تتربص بمنطقتنا"[1].

2-التنمية والأمن :

بإعتبار أن الإرهاب ظاهرة مركبة يرتبط بظواهر أخرى، على هذا الأساس تنطلق الدبلوماسية الجزائرية من النظر إلى الأمن بأبعاده المتعددة ولا تحصره في المجال الأمني فقط ، فقد صرح الوزير المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل " إن مفهوم الأمن التقليدي أصبح اليوم غير مجدي أمام التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم، لينتقل الأمن إلى مفهوم شامل نظرا للعلاقات الوطيدة بين الأبعاد السياسية، القانونية، الاقتصادية و الاجتماعية للأمن".[2]

[1] -عاطف قدادرة، دعا دول المنطقة للتعاون وجدد رفض الجزائر لاي تدخل اجنبي: قايد صالح يدعو دول الساحل للالتزام بمحاربة الارهاب علي اراضيها"، الجزائر، جريدة الخبر 2011/05/02، ص06.

[2] -السيد مساهل، يجب التطرق اليوم إلى مسالة اليوم من منظور شامل،" 17 نوفمبر 2011.على الرابط التالي: www.mae.dz/ma-ar-stories.php

دعت الدبلوماسية الجزائرية دول الساحل إلى ضرورة العمل على المستوى التعددي من أجل مكافحة الإرهاب، ما يعكس النظرة الكلية والشاملة للجزائر إلى هذه الظاهرة. كما وصرح بهذا الخصوص وزير الخارجية الجزائري خلال الندوة التنسيقية لدول الساحل المنعقدة في مارس 2010 بالجزائر قائلا "إن الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان والمجموعات الدولية مدعوة لمكافحاة هذه الآفة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن"[1].

كما عبر وزير خارجية النيجر عن موقف دولته خلال ندوة الجزائر حول الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي على مدى تأثير العوامل الإقتصادية و الإجتماعية على تفاقم الجريمة المنظمة و الإرهاب بقوله "علينا تجميع الإستثمارات الخارجية للنهوض إقتصاديا و درء خطر تفاقم ظاهرة الإرهاب، التي بات يهدد حتى مناجم اليورانيوم ببلدنا النيجر".

وصرح وزير خارجية مالي بخصوص هذه المسألة كما يلي "لدينا تحديات داخلية في الساحل تتمثل في ضرورة الإسراع بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، حيث إن مشكلاتنا الكبرى تتلخص في الفقر و الإجرام والمخدرات".

3- العمل بمبادئ حسن الجوار:

لقد بادرت الدبلوماسية الجزائرية من أجل تطبيق مبدأ حسن الجوار مع دول الساحل الإفريقي و عدم التدخل في شؤونها الداخلية في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة، فقد دعا وزير الخارجية الجزائرية ضرورة العمل المشترك وفق قواعد حسن الجوار فوصف عقد ندوة وزراء خارجية دول الساحل 16 و 17 مارس بأنها " تشكل ضمان لانخراط كل الدول المعنية و وعيها بأهمية التحديات المتمثلة في الأمن والسلم في المنطقة، و التي تطمح لإستعادة ميزاتها كفضاء للرخاء و الإستقرار طبقا لقواعد حسن الجوار و التضامن و التعاون الصادق".

4- عدم التدخل الأجنبي:

نلاحظ تأكيد الدبلوماسية الجزائرية على رفضها للتدخل الأجنبي في مسألة مكافحة الإرهاب، ذلك على أساس إن مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي يخص دول الساحل وحدها وهي المعنية بإيجاد الحلول مها مكانية العمل مع الدول الأجنبية والفواعل الدبلوماسية الأخرى في إطار التشاور والشراكة[2].

---

[1]-ميلود ايت ميموني، دول الساحل الافريقي تعلن الحرب الشاملة علي الارهاب والجريمة المنظمة، تقارير العرب الاسبوعي، 2010/03/20، ص05.

[2]- وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الامني والتنمية"، المرجع السابق.

فرهان مصالح القوى الخارجية في الساحل التي ينتج عنها التدخل الأجنبي ،يتطلب من دول المنطقة تغليب المصلحة الإقليمية والعمل على خلق إستراتيجية مشتركة للتعامل مع التهديدات الأمنية و مواجهة ظاهرة الإرهاب ولتفادي حصول ما ثبت مرارا حدوثه خلال التجارب المختلفة في العالم كتوظيف القوى الدولية الكبرى للجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة حيوية بالنسبة إليها عن طريق التدخل الأجنبي[1].

كما جاء في تصريح السيد عبد القادر مساهل الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية في ندوة صحفية انه "عادة ما يفشل التدخل الأجنبي و قد يشجع على الفكر الجهادي المسلح". و قد جاء في تصريحه عن رفض الجزائر للتدخل الأجنبي أن:"الكل يتفق على أن دول الميدان تمتلك إستراتيجية مشتركة في مكافحة الإرهاب تقوم على آليات تنسيق تستجيب لإنشغالاتها ولا تحبذ التدخل العسكري".[2]

وأكدت الجزائر على إستقلالية المنطقة وسيادتها في إتخاذها للتدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي، كما تردد هدا الكلام على لسان قائد الأركان الجزائرية الفريق قايد أحمد صالح في إطار إجتماع لجنة الأركان العمليات المشتركة لدول الميدان المنعقدة في 20 نوفمبر 2011 كما يلي:

" إن الموقف الصارم الذي تم إعتماده للتكفل بانشغالاتنا الأمنية، و تهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي مهما كانت أسبابه ومبرراته، فقد أفضى إلى إقناع المجتمع الدولي بتقبل فكرة تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة"[3].

وفي هذا السياق جاءت مساعي الدبلوماسية الجزائرية لإرساء قواعد التعاون العسكري والأمني مع دول الجوار في المنطقة التي تشكل دول الميدان المتكونة من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا من

---

[1] –عمار بوزيد: الساحل الافريقي في عين الاعصار، الجيش، العدد 561، افريل، 2010، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ص 32.

[2] – السيد مساهل، مكافحة الارهاب بالساحل لا تحبذ التدخل العسكري"، 2011/09/08.متاح علي الرابط التالي: www.mae.dz/ma-ar/stories.php.story.

[3] – الفريق احمد قايد صالح في اجتماع مجلس رؤساء اركان البلدان الاعضاء في لجنة الاركان العملياتية المشتركة"، 2011/11/21. متاح على الرابط التالى: www.mdn.dz/site principal/index.php.ar/cemoc2011.

خلال مبادرة لتأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة وتقرر ذلك في إطار الاجتماع المنعقد بتمنراست الواقعة بالجنوب الجزائري في 12 و 13 أوت 2009, و تم تنصيبها رسميا في 20 افريل 2010.

كما بادرت الجزائر إلى عقد إجتماع لمجلس رؤساء الأركان المشتركة بتمنراست في2010/09/26 وأوضحت وزارة الدفاع الجزائرية أن هذا الاجتماع يأتي في إطار تقييم الوضع الأمني في المنطقة و تماشيا مع التدابير المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب.

5- المبادرة من أجل التنمية في الساحل:

أكاد وزير الخارجية الجزائرية على أن السلم والأمن يسبقان التنمية، وبما أن الإرهاب وعلاقته مع الجريمة المنظمة يؤسس لتهديدات حقيقية وموضوعية للسلم و الإستقرار في المنطقة، فهي في مجموعها تشكل عقبات وعراقيل في وجه الجهود الرامية للتنمية، كما أنها تحرم شعوب المنطقة من آمالها و طموحاتها المشروعة للعيش في السلم والأمن و الإستمتاع بشروط الحياة اللائقة. و في هذا الصدد دعا إلى ضرورة منح الأولوية لقضايا الأمن و إجراء دراسة معمقة و تحليل لواقع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في البؤر المغلقة و المعزولة من هذه المنطقة ،مع العمل على إطلاق صيغ فعالة و مبتكرة لمواجهة التدهور البيئي و خفض مستويات الفقر و الإستجابة للإحتياجات الطارئة و الأكثر إلحاحا لشعوب منطقة الساحل كما دعا إلى ضرورة تأسيس تعاون حدودي فعال ومتعدد الأشكال، بين دول الساحل يكون حاسما للإستجابة لتحديات الأمن والتنمية[1].

6-مكافحة تمويل الإرهاب ودعم الفدية:

يعد تمويل الإرهاب ودعم الفدية من أهم المواضيع التي تركز عليها مكافحة الإرهاب الدولي العابر للحدود والإرهاب في الساحل الإفريقي، فمن منظور الدبلوماسية الجزائرية دفع الفدية من أكثر الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطها بالمنطقة، لدى لا بد من منع دفها دوليا، وهي تبذل جهودا في هذا المجال وتبادر على المستوي الدولي الإقليمي والثنائي. وتصب مبادرات الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال في إتجاهين رئيسيين:

[1] -اجتماع مجلس رؤساء الاركان في الجزائر لبحث التهديدات الامنية"، 2010/09/26، متاح على الرابط التالي: www.france24.com/ar/2010-09-26-sahel-Algéria-mali-mauritania-terrorisme-summit-conference.

1- مبادرات من أجل توحيد التعامل والتعاطي الدوليين مع الظاهرة الإرهابية من خلال التقدم بمقترح رفض ومنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدى المجموعات الإرهابية بما تجمعه من أموال الفدية.

2-مبادرات للتوصل إلى رفض مقايضة تحرير الرهائن مقابل إخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لدى دول منطقة الساحل[1].

7- مكافحة التطرف الديني:

وذلك من خلال نشر النهج الوسطي حيث قامت الجزائر باستدعاء شيوخ و علماء الدين لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي بصورة رهيبة. حدد الهدف من الاجتماع في :

توحيد الرؤى من أجل تنمية شاملة بالمنطقة لتجنب تفاقم الوضع الإجتماعي الذي يدعم الإرهاب بعناصر جديدة من مختلف الجنسيات حيث إننا سنحاول أن نخرج منه بالتزامات ميدانية نسخرها معا لنتقدم أكثر فاكثر"[2].

كما إقترحت الديبلوماسية المالية تقديم المساعدة للشعوب التي تعيش في المناطق الحدودية لدول الميدان الأربعة والمتميزة بارتفاع حدة الفقر الذي يوفر نسبيا الأرضية الملائمة للجماعات الإرهابية تعزيز المساعدات بإبرام اتفاقيات وإعداد برامج تدريبية، ومراقبة التحركات البشرية في هذه المناطق[3].

و جاء موقف الدبلوماسية الموريتانية حول التنمية في المنطقة متفقا مع باقي دول الميدان كما وضحه وزير خارجيتها السيد حمادي ولد حمادي كما يلي "إن هدف دول الميدان من الندوة هو بناء تصور لظاهرة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود و مدى إرتباطها الوثيق مع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هذه الأخيرة نراها جانبا مهما في ضمان و استقرار أمن المنطقة"، و المواجهة المشتركة للتحديات الامنية الحاصلة في منطقة الساحل و اعتبروا أنه أضحى ضروريا تعزيز أعمالهم المشتركة من أجل مواجهة تلك التحديات وتفعيل الآليات التي تم إستحداثها لهذا الغرض.

ثانيا- إتفاق الجزائر 1 مارس 2015:

---

[1]-محرز مرابط،"ندوة الجزائر حول منطقة الساحل"،2011/09/07. متاح على الرابط التالي:
www.radioalgérie.dz/ar/plugings/système.

[2]-عمار بوزيد، " الساحل الافريقي في عين الاعصار"، مرجع سابق، ص32.

[3] -Counterterrorism in the Sahel: the contries of the region determinend to join forces to adress new challenges ",Algérie presse service, 25/01/2012.www.w3c.org/tr/1949/rec.htm.

يتجلى هذا الإتفاق بمقتضى وساطة عرضتها الجزائر على الأطراف المالية حيث يسعى هذا الإتفاق إلى إيجاد توازن بين مطلبي، السيادة والحكم الذاتي، دعا الإتفاق إلى بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها، وتأخذ بعين الاعتبار تنوعها العرقي و الإثني.

عرف هذا الإتفاق مشاركة إقليمية ودولية، تتمثلت في المشاركة الإقليمية لدول الجزائر، النيجر بوركينافاسو، تشاد، موريتانيا، والمشاركة الدولية تمثلت في المنظمات الدولية ممثلين عن الأمم المتحدة الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الإسلامي. ويتجلى الاتفاق بداية من التوقيع بالأحرف الأولى في 1 مارس 2015 بالجزائر، حيث تجسد هذه الوثيقة الالتزام الثابت بوضع حد للازمة في مالي من خلال[1]:

- الحوار و تكريس المصالحة الوطنية.
- السلامة الترابية و الوحدة الوطنية.
- الطابع العلماني و الجمهوري للدولة.

يلتزم أطراف الإتفاق الذي سيتم التوقيع عليه في مالي بباماكو بتطبيق كامل لأحكام الإتفاق.

هذا وتجدر الإشارة الدولية التي مافتئ أن تثني على الجهود الجزائرية في نجاحها الملفت لتقريب وجهات النظر وجمع المتناقضين والفر قاء إلى طاولة الإنسجام والإتفاق، حيث أشاد وزير خارجية فرنسا" لوران فابيوس" بوساطة الجزائر التي سمحت بالتوصل إلى اتفاق سلام ومصالحة بين مختلف الأطراف في مالي، داعيا كافة مجموعات مالي الشمال الذين تعاطوا بشكل ايجابي جدا مع هذه الخطوة إلى الإنضمام إلى الإتفاق دون تأخير.

وعرج فابيوس أن الجزائر نجحت في جذب كافة الأطراف إلى نص إتفاق متوازن ومفيد لمالي و المنطقة. من جانبها أبدت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية ارتياحها بعد التوقيع على اتفاق السلام في مالي 2015/05/15 وقالت بان بلادها تحيي كل الأطراف إلتزامهم بمسار الحوار، ودعت الأطراف المالية إلى مواصلة الحوار والإلتزام بالعمل المشترك من أجل إقامة مؤسسات مستقرة، كما ثمنت الجهود التي بذلتها الجزائر لإنهاء الصراع في مالي .

في ذات السياق أشاد الممثل السامي للرئيس المالي للحوار "موديبو كابتا" بحنكة الجزائر و استعدادها الدائم في مسار تسوية الأزمة في شمال مالي، كما أشاد أيضا بالمرحلة الأولى من الحوار

[1]-أنيس نواري، بعد ثمانية أشهر من المفاضات و خمس جولات ماراطونية: الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي، جريدة النصر متاح على الرابط:
http://www.annasronline.com/index.php?option=com content&view=article &id=4329.

المالي التي عقدت في الجزائر، وتوجت بالمصادقة على خارطة طريق و وثائق أخرى. أكدت الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر أنه علاوة على تحسين الإستقرار في مالي فإن هذا الإتفاق سيساهم في تطوير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة الإرهاب و فروعه في منطقة الساحل و ركزت الوثيقة الممضاة في واحد مارس 2015 على :

– المرافقة الدولية التي تمثل مكسبا و شرطا أساسيان لنجاح تطبيق الإتفاق.

– لا يمكن أنه من شأن الإتفاق أن يسوي كل المشاكل المترتبة عن أزمة دورية، عميقة و متعددة.

إلا أن الإتفاق يمثل خطوة حاسمة نحو السلام و المصالحة الوطنية، و يسمح للماليين العمل في إطار شامل و فعال للرد على التحديات السياسية، المؤسساتية، الأمنية و الإقتصادية التي تواجهها بلادهم.[1]

1– نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثالث:

وقفنا خلال هذا الفصل حول تداعيات الأزمة المالية التي تتميز بتعقد و تعدد أبعادها، إذ يمثل البعد الأساسي فيها هو أزمة الدولة كما يوجد هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية و السياسية، حيث كان للبعد التاريخي السياسي عائق أمام تشكل الدولة الوطنية في هذه المنطقة، إذ تم إبعاد الكثير من الهويات و الأقليات التي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العاصمة فقط ،أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة عن صناعة القرار. كل هذه المؤشرات مجتمعة معا أدت إلى إنفجار الأوضاع في مالي، و من أجل حماية الأمن القومي الجزائري تبنت الجزائر مقاربة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة الأزمة المالية إرتكزت على النقاط التالية:

1- حلت خطة الجزائر لسنة 2009 مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، و ضرب معاقل تنظيم القاعدة، تجفيف منابع الدعم و الإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالإعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة. كما إتفقت دول الساحل الإفريقي –آنذاك–على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"،على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم.

2-إتفقت (الجزائر و ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية و السماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشروط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

3- الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة و مقاتلي القبائل من الطوارق، القبائل العربية، الزنوج و غيرها، و ضمان حياد التوارق في المواجهة بين القوات العسكرية و تنظيم القاعدة.

في سياق المبادرات لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها منطقة الساحل التي تركز على تحقيق الهدف الأول هو التنمية المستدامة لمواجهة تحديات الفقر والحرمان واللا مساواة كما أن هذه المبادرات نابعة من عمق القارة الإفريقية التي حاولت من خلالها الجزائر أن تعالج مشاكل منطقة الساحل الإفريقي وهو ما من شانه تحقيق الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، حيث توصلت هذه المبادرات إلى رؤية مشتركة تقوم على خمسة آليات سياسية ، تنموية، عسكرية أمنية و دعوية مؤكدة أن الجزائر لها نظرة إستراتيجية موحدة دون الحاجة إلي التدخل الأجنبي الذي يبقى دوره منحصرا في دعم قدرات هذه الدول.

خـــاتمـــــة

خلاصة واستنتاجات

بعد تناولنا لموضوع "البعد الأمني" للدبلوماسية الجزائرية قي منطقة الساحل الإفريقي "حالة مالي" توصل الباحث إلى بعض النتائج وهي:

1- تعد منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية إستراتيجية بارزة في العلاقات الدولية نظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به، إظافة إلى الثروات الطبيعية و الموارد (النفط و الغاز و اليورانيوم, الذهب..) ما جعلها محط إهتمام الدول الكبرى، وأضحى التنافس الدولي علي هاته المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ و ضمان المصالح الإقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا. و بالرغم من الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الساحل إلا أن الساحل يشهد تغيرات أمنية خطيرة، وتهديد حقيقي للمنطقة ككل ودول الجوار، حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل هاجسا أمنيا متفاقما. فالنزاع في مالي يعد مسألة معقدة والبعد الأساسي فيها هو تدهور الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية بسبب سيطرة الجماعات الإسلامية، وخطر تنظيم القاعدة في مالي مع تزايد إنتشار تهريب الأسلحة، الهجرة السرية و غيرها من المخاطر الأمنية.

2- يعد الوضع الأمني الذي آلت إليه منطقة الساحل الإفريقي بما فيها أزمة مالي خاصة بين الحكومة المالية والمتمردين و فشل التفاوض بين الأطراف، وزيادة خطر الجماعات الإرهابية هذا ما أدى إلى وضع الأمن القومي الجزائري عرضة للخطر الآتي من منطقة الصحراء و الساحل بشكل عام. و من أجل تجنب الانعكاسات الأمنية على التراب الوطني الجزائري ، سارعت الجزائر للتدخل في الأزمة المالية عن طريق الحوار الإقليمي لكونها دولة ساحلية، ويعد هذا التدخل كخطوة لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي لضمان السيطرة الفعلية على منطقة تعتبرها فرنسا تقليديا مركز نفوذ خاص بها لكونها جزء من مستعمراتها السابقة .

3- إن التدخلات الأجنبية في المنطقة وأبرزها التدخل الفرنسي (في إطار الشرعية الأممية بقرار 2085 من ميثاق الأمم المتحدة وبدعم من الإتحاد الأروبي بحجج الرعايا الفرنسيين ومن اجل القضاء على الجماعات الإرهابية وبإسم الحرب على الإرهاب. لكن إن هدف التدخل ما هو إلا حماية المصالح

الإقتصادية في المنطقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة وتزايد نفوذ القوى المنافسة كالولايات المتحدة، الصين.

4-يعد الرهان الأمني لجزائري في الوقت الحالي هو أمن حدودها، فهي في مآزق أمني حدودي خطير ذلك أن كل مجالها الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب، خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمنزلة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه وجود قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا. لكن سقوط نظام القذافي أنهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة ملجأ للقاعدة، مصدرا لتجارة الأسلحة، وممر لمهربي المخدرات اللينة والصلبة.

5-إن أية مقاربة جزائرية أو أجنبية لإيجاد حل للازمة في مالي أو منطقة الساحل لا بد أن تقوم على الإعتراف بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى فهي تهديدات مشتركة، وهذا ما يقتضي تحركا وعملا مشتركا، وأن هذه المخاطر والتهديدات الأمنية تقتضي وجود دبلوماسية متعددة الأطراف والأبعاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- الكتب

1-بن عنتر عبد النور،: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر،أوربا و الحلف الأطلسي، الجزائر 2005.

2- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006.

3-عبد الناصر جمال ، التنظيم الدولي ، النظرية العامة و المنظمات العالمية و الاقليمية المتخصصة (عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006).

ثالثا- التقارير والمجلات:

1- احمد علو، الطوارق، مجلة الجيش، العدد 334. متاح في 2016/03/25 علي الرابط: http://www.lebarmy.gove.lb.ar.news/?31659.VUEvReGVO6Q.

2- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الاديولوجي و الممارسة السياسية، (ج1) الجزائر: دار هومة،2007.

3-الصواني يوسف محمد : "التحديات الامنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الي مقلربة جديدة للامن".المستقبل العربي.مركز دراسات الوحدة العرية، (بيروت: لبنان).العدد 416.اكتوبر 2013.

4- أبو المعاني محمد محمود ، شمال مالي: بؤرة للتوتر العرقي- القبلى في لبوس سياسي.مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

5-"اجتماع رؤساء أركان، الجزائر لبحث التهديدات الأمنية"، 2010/09/29.
Com/ar/20100926-sahel-algéria-niger-mali-mauritania.

6- سيد يباب، طوارق الفضاء الصحراوي بين الهوية و التهميش، متاح يوم 2017/04/12 علي الرابط: http://www.alarabia.net/articles/2012/03/02/198274.html20/04/2013

7- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أزمة مالي و التدخل الخارجي، تاريخ التصفح 2017/04/15على الرابط:
http://www.lebarmy.gove.lb.ar.news/?31659.VUEvReGVO6Q.
.http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a/2d7c/48cf/acab/40491fdof9ad

8-الحربي سليمان، مفهوم الأمن و مستوياته و صياغاته و تهديداته، دراسة في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19. 2008.

9- الحاج ولد ابراهيم، ازمة شمال مالي، انفجار الداخل و تداعيات الاقليم، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، تاريخ التصفح 2016/04/15 على الرابط:
.http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.html

10- "الفريق قايد احمد صالح في إجتماع مجلس رؤساء أركان" اركان البلدان الاعضاء في لجنة الاركان العملياتية المشتركة" متاح على الرابط التالى:
www.mdn.dz/site principal/index.php.ar/cemoc2011.

11- السيد مساهل"يجب التطرق اليوم الي مسالة اليوم من منظور شامل،" 17 نوفمبر 2011.على الرابط التالي: www.mae.dz/ma-ar-stories.php.

12-"السيد مساهل: مكافحة الارهاب بالساحل لا تحبذ التدخل العسكري"، 2011/09/08.متاح علي الرابط التالي:
www.mdn.dz/site principal/index.php.ar/cemoc2011.

13- بوحنية قوي ، الجزائر و الهواجس الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي.مركز الجزيرة للدراسات 2014.

14- بوحنية قوي ، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه الثورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي.مركز الجزيرة للدراسات.

15- بوحنية قوي، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.

16-بن عنتر عبد النور، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري2003.

17-بوزيد عمار ، "الساحل الافريقي في عين الاعصار، الجيش، العدد 561، ، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية افريل، 2010.

18- بن عائشة محمد الامين ، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الامنية في مالي، المركز الدموقراطي العربي ،تاريخ التصفح:2017/03/15 على الرابط:.

http://democraticac.de/?p=8

19- جفال عمر، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07.نوفمبر 2008.

20- ماهاري تادلي مارو، بعثة الدعم لمالي: التدخل العسكري اولا و العمل السياسي ثانيا، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.

21- ميلود ايت ميموني،" دول الساحل الافريقي تعلن الحرب الشاملة علي الارهاب و الجريمة المنظمة"، تقارير العرب الاسبوعي، 2010/03/20

22-محرز مرابط،"ندوة الجزائر حول منطقة الساحل"،2011/09/07. متاح على الرابط التالي:

www.radioalgérie.dz/ar/plugings/système

23- فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي الافرقي في ازمة مالي و المخاوف الامنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

24- ثخوش محمد ، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي.جريدة الرائد، يومية اخبارية وطنية، على الموقع التالي:
www.alraaed.com/ara/sujets-opénions-31020/-htmal

25-محمد هبة علي أحطيبة" دور مجلس السلم و الأمن الافريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، عدد 2011.

رابعا- المذكرات والرسائل الجامعية

1-منصوري سفيان ، السياسة الامنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الامن الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

2- خميسي شيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي و الدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات

الدولية، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

3- ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية- التحديات و الرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/ 2009

4- علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي, مقدمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر)، 1997/1996.

5- سليم العايب، الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.نقطة جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

خامسا- الجرائد:

1- أنيس نواري، بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية: الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي، جريدة النصر متاح على الرابط:
http://www.annasronline.com/index.php?option=com content&view=article .

&id=4329

2- عاطف قدادرة،" دعا دول المنطقة للتعاون و جدد رفض الجزائر لاي تدخل اجنبي: قايد صالح يدعو دول الساحل للالتزام بمحاربة الارهاب علي اراضيها"، الجزائر: جريدة الخبر 2011/05/02.

3-"وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الامني و التنمية"، الجزائر: جريدة المساء، 2010/03/16، متاح على الرابط:
www.djaeairess.com/elmassa

سادسا- الموسوعات

1 -بدون مؤلف، الموسوعة سياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج2، 1991.

سابعا- القواميس

1- ابن منظور، لسان العرب.

2- منير البعلبكي، المورد (قاموس انجليزي-عربي).بيروت، دار العلوم للملايين، ط 37، 2003،

ثامنا- المواقع الإلكترونية:

وكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح يوم 2017/04/05, الساعة على الرابط :

http://ar.wikipedia.org/wiki

تاسعا- محاضرات و ملتقيات:

1- زياني صالح، مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات و التحول، (ملتقى سياسات الدفلع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014

2 - شليغم عبير، التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر-نموذج النزاع في مالي-(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية و التحديات الإقليمية)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، يومي 23، 24 نوفمبر .2014.

3- صايج مصطفى، الجزائر و الامن الجهوي: التسوية الديبلوماسية لازمة مالي و انعكاساتها المستقبلية علي الامن الجهوي، (ملتقي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، يومي 23،24 نوفمبر

2- باللغات الأجنبية

1- Livres

1-Chapitre ten, " Subsaharan african: progress or Drift?", institute for national strategic studies, 1999, p 163(http: //www.encyclopedia.com/doc/1G1-126790926.html) 27/10/2009.

2-Felicio Tania,"Multilevel Security Gvernanc : Reinventinj Multilateralism Through-multiregionalism ", human security jornal, Vol 5, Winter 2007.

3- HENTZ James J.," Internaional relations theory Communitarianism, and U.S.Grand Strategy: whither Africa, American Behavioral Scientist, 2005.

4- Luk Van Lange hove "regionalizing Human security in Africa", UNU-CRIS Occasional papers, 2004/http:// www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml) 27/10/2016.

5- Laurence aida ammour, " l'Algérie et les crises régionales: entre velléités hégémoniques et repli sur soi", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIPS).

6- Séraphin Moundounga," L'union eurropéenne et la paix en afrique subsaharienne », (thèse doctorele en science juridique, université de grenoble), 2012.

2- Revues

1-André Bourgot "Sahara de tous les enjeux" , Hérodote n 142, 2011.

2- Barry Buzan, People Stats and fear : an agenda for dites natinalsecurity studies the post cold war era.2nd edition.(boulter Lynne rienner publishers, 1991).

3- Barry Buzan and Ole Waever- Regions and Powers the structure of international sucurity.(New Yourk : Cambridge University press, 2003) pp 4043.

4- David DOMINIQUE, sécurité :L'après New York, paris, presses des sciences politiques, 2002.

5- France Soir, Sarkozy-Kadhafi:les révélations de medpart, sur net:http/www.francesoir.fr/actualité/politique/révélation medpart-Sarkozy-doit-s-explique-par-le camp-hollande-227449-html. Le(23/02/2015).
6- Lauranec aida ammour, "l'algeria's role in the sahael security crisis" International.journal of sécurity and development n0=02, 24 juin 2013.

7- L'express, "état des lieux des bases militaires francaises en afrique " sur net : le 25/03/2015.
http://www.l'express .fr/actualité/monde/afrique/etat-des-lieux-bases-militaires-francaises-en afrique-835100.html.

8--Valerie Niquet,"la stratégie afriquane de la chine " revue des revues de janvier 2007,(publication initiale dans politique étrangère, 2eme semestre 2006

3-Raports

1-Christophe Car marans, Mali : les principaux acteurs de la crise, sur net le 14/04/2017 : http://www.rfi.fr/afrique/20121212- mali-repère.

2-Counterterrorism in the sahel : the contries of the region determinend to join forces to adress new challenges ",Algérie presse service, 25/01/2012.www.w3c.org/tr/1949/rec.htm

3- Mehdi Tage,sécurité et stabilité dans le sahel africain, collège de l’OTAN.vdc occasional paper ;Rome,2006.

3- Dictionnaires:

1-Le petit Larousse.France:Edition Larousse, 2001.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات الصفحة

المقدمة .....أ

الفصل الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي في العلاقات الدولية.....13

المبحث الأول: البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي.....14

المبحث الثاني: التسابق الإقليمي على المنطقة.....18

المبحث الثالث: التنافس الدولي على المنطقة.....20

الفصل الثـاني :التصور الجزائري للامن في منطقة الساحل الإفريقي.....25

المبحث الأول: العمل في إطار الاعتماد الأمني المتبادل.....26

المبحث الثاني: التعاون في إطار الاقليمية الأمنية.....29

المبحث الثالث: التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإقليمية.....32

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة أزمة مالي2015/2010.....44

المبحث الأول: الأزمة المالية 2010-2015.....45

المبحث الثاني: التدابير الأمنية الجزائرية اتجاه الأزمة المالية.....55

المبحث الثالث: المبادرات الدبلوماسية الجزائرية.....59

خلاصة واستنتاجات.....70

قائمة المراجع.....73

قائمة المحتويات.....80

1-قائمة الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع الساحل الإفريقي بين خطي عرض 12^0 و 20^0 شمالا	15
02	إقليم دولة مالي و حدودها	45
03	أماكن تواجد الطوارق	47
04	مجال المنطقة المشتركة العملياتية	50

2-قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التعداد السكاني لدول الساحل الإفريقي و مساحتها	16
02	فصول التمرد الطارقي في مالي منذ الاستقال إلى 2009	18